

# الْحَاكِمُ الْمَطْلُوقُ

فِي الْمَقَرَّةِ الْعِشْرِينَ



عبدالله بن محمد العتيق

﴿ مطبعة البلاغ الأسبوعي ﴾



marefa.org

## موسوعة المعرفة

المعرفة مشروع علمي ثقافي يهدف لجمع **المحتوى** العربي والإضافة إليه، لإنشاء **موسوعة دقيقة، متكاملة، متنوعة، مفتوحة، محايدة ومجانية**، يستطيع الجميع المساهمة في تحريرها، بالكتابة أو بالاقتباس من **مصادر مرخصة بالنقل**. بدأت المعرفة في 16 فبراير 2007 ويوجد بها الآن 35,587 مقال و 2,409,583 صفحة **مخطوط** فيها.

خلافًا للغات العالم الكبرى الأخرى، تفتقر الثقافة العربية إلى المحتوى الإلكتروني، وبفارق من ذلك الوضع قصر عمر المواقع الإلكترونية العربية، مما يجعل محتواها الإلكتروني مملوكاً لكيان اعتباري قد زال من الوجود، ولا يستطيع حتى كاتب المحتوى نشره في مكان آخر.

لذا فندعو المهتمين إلى المساهمة في جمع تراثنا في موسوعة المعرفة الحرة والحصول على تصاريح النقل من مختلف المصادر وتوعية أصحاب تلك المصادر ببدائل علامة حفظ الملكية التي تتيح نشر المعرفة. ادع أصدقائك للكتابة في أي موضوع معرفي يهمهم.

## مشروع معرفة المخطوطات

تشهد الثقافة العربية تراجعاً على كافة الأصعدة. ونتيجة لذلك تخلى العديد من الشعوب عن استخدام **الأبجدية العربية**، مما أدى إلى سقوط مراكز إشعاع الثقافة العربية في تلك الشعوب في غياهب النسيان. فمرى حواضر **حيدر أباد وتبكتو وزنجبار وسمرقند** ملأى بمئات الآلاف من المخطوطات العربية في حالة يرثى لها من الإهمال. ولقد شكلت التقنية الحديثة من **الماسحات الضوئية والإنترنت** بارقة أمل. إذ أصبح بإمكان المتطوعين، حيثما كانوا، المشاركة في تحويل تلك المخطوطات المسوحة إلى نصوص رقمية يعم نفعها الجميع.

وتفخر موسوعة "المعرفة" بحصولها على 25,000 مخطوط تحتوي على 2,409,583 صفحة من المخطوطات من حكومة الهند، وهي تمثل 5% من المخطوطات **باللغة العربية** التي يعملون على مسحها ضوئياً. قائمة **بروكلمان** لأهم مصادر الكتب والمخطوطات العربية تضم 16 مكتبة بالهند بين أهم 168 موقع بالعالم. أمدتنا الهند كذلك بملايين الصفحات **بالفارسية والتركية** (بحروف عربية). وبعد أن كانت الهند أكبر مشتر وقارئ للأدب العربي أصبحت اليوم لا تجد بين أبنائها من هو قادر حتى على قراءة عناوين تلك المخطوطات. الفرصة سانحة لإثراء تراثنا ودعم أواصر التعاون الإنساني مع حضارة الهند الصديقة. المشروع ذاته يجري تكراره مع تجمعات Corpora المخطوطات العربية الكبرى في **الصين وتبكتو (مالي)**.

هذه قائمة **جزئية للمخطوطات التي لدينا**. إذا كنت تريد أن نعجل بنشر أي منها فأخبرنا بالضغط هنا.

### خطوات المشروع:

1. الحصول على صور المسح الضوئي للمخطوطات.
2. نشر المخطوط إلكترونياً مقروناً بمقالات من موسوعة المعرفة متعلقة بالمخطوط والكاتب. ويمكن للجميع تحميل المخطوط. قائمة المخطوطات الجاهزة للتحميل.
3. تدوين المخطوطات، أي تحويل الصورة إلى نص حرفي يمكن التعامل التحريري معه، وذلك للمخطوطات التي لا يوجد لها نصوص. وهذا عن طريق مشروع **معرفة المخطوطات** الذي يضم برنامج تدوين المخطوطات عن بعد Distributed Proofreading. وتلك الخطوة تتطلب جهداً فائقاً ندعو القراء للمشاركة فيه **(بالتسجيل هنا)**.
4. تقديم نص المخطوط إلى مشروع **غوتنبيرج Gutenberg Project** لنشر كتب التراث العالمي. وقد انضمت موسوعة المعرفة لمشروع **غوتنبيرج** وهي بذلك المشارك العربي الوحيد في هذا المشروع العالمي.

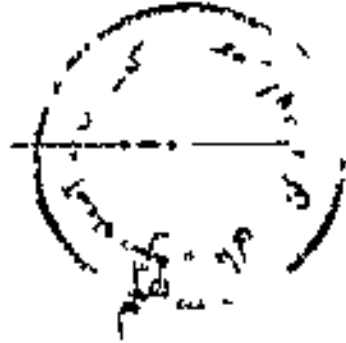
مع تحيات مدير المشروع

د. نايل الشافعي

|      |             |
|------|-------------|
| ۳۲۷۶ | واظله منسوب |
| ۲۵   | منسوب       |
| ع۱   | منسوب       |

# الْحَاكِمُ الْمَطْلُوقُ

فِيهِ الْقُرْآنُ الْعَشِيرُ



عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

\*\*\*\*\*

مكتبة البلاغ الأسبوعي

# الأهداء

الى مصطفى النحاس باشا

خليفة سعد وعنوان ثقة الامة المصرية

## هل فشلت الديمقراطية؟

كان الاستبداد المطلق متدسراً في زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم وقضاء ما ربههم وكان هو يستعين بهم على تفرير نفوذه وشمول سلطانه على الضمائر والاجسام، وكان لحق الحكم مصدر الهى يتلقاه الحاكم المستبد من السماء فلا يُسأل عنه ولا يكون للشعب الا أن يعطيه كما يعطى خالقه ويؤمن بحكمته التى تخفى عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر. فالحكومة رسالة سماوية معصومة على هذه الأرض الخاطئة، والشك فى الحكومة كالشك فى العقيدة كلاهما كفر يعاقب عليه بالحرمان السرمدى من رحمة الله

كان هذا هو مصدر الحكومة المستبدة الى ما قبل القرن 19 من عشرة زكان الايمان به عاماً شاملاً لا يتك فيه الا أفراد معدودون من أحرار الفكر يخفون آراءهم كما يخفى المجرم جريمته والآثم وصمة عاره، فلما انتقل سلطان الحكم من الملوك المستبدين الى مشيئة الشعوب انتقلت القداسة معه الى المصدر الجديد وأصبح حق الحكم مقدساً — مرة أخرى —

من طريق الشعب لا من طريق الصوامع والكهان ، وتغير النظام القديم ولم يتغير قلبه الذي صنعتها العادات المتأصلة والمصالح المتشعبة والعقائد المتورثة ، وربما بدأت هذه القداسة الشعبية على سبيل المجاز في التعبير بإجاء اليه دعاة النظام الحديث للمقابلة بين أساس الحكومة النابذة وأساس الحكومة الحاكمة ، ثم أضيفت الى هذا المجاز حماسة الفكرة الناشئة وروح الأمل في المستقبل والنعمة على الماضي فأصبحت القداسة الحديثة عقيدة في الضمير يشوبها من الإبهام كل ما يشوب العقائد التي تستعصى على تناول العقول

أصبحت الديمقراطية عقيدة مقدسة في العرف الشائع فجاءها الخطر من هذه الناحية في عصر الشك والسخرية من جميع « المقدسات » . . . وسمع الشاكّون والساخرون بهذه « المقدسة » الجديدة فعلموا ان هناك شيئاً طريفاً يظهر وفيه براعة التنفيذ وقدره التصغير والتقييد فاسرعوا اليه في جد ووقار وأعتوا أنفسهم كثيراً ليقولوا ان الديمقراطية شيء لم يهبط على الارض من السماء وان القداسة هنا مجاز لا حقيقة له في العلم والاستقراء . . . فكان الجاحدون لقداسة الديمقراطية والمؤمنون بتلك القداسة المنزهة عن الشوائب بمنزلة واحدة

من انهم والسداد ، لأن قداسة الديمقراطية لم تكن مسألة علمية يبحثها الناقدون المحضون علي هذا الاعتبار من جانب القبول أو من جانب الانكار ، فالذين يضعونها هذا الوضع ينظرون اليها من أضيق حدودها التي يعرفها المجازيون والجاهلاء ولا ينظرون اليها من أوسع الحدود التي يحيط بها من يعرف حقيقتها ويقيسها بمقياسها الصحيح . وإذا كان المتكلم الذي يقول ان الماء العذب شهد حلو المذاق مخطئاً في صيغة التعبير العلمي فأشد منه أمعاناً في الخطأ والغفلة عن الحقيقة من يحمل الماء العذب الى المعمل الكيميائي ليثبت ان الماء ماء وليس بشهد حلو المذاق كما يقولون في لغة المجاز

\*\*\*

في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت « السيكولوجية » أو علم النفس وتفرعت فروعه وكثر الاشتغال بتطبيقه على الأفراد والشعوب . ولعل أغرب ما استغربه الناس من قضايا هذا العلم وصفه لأطوار الجماعات والأساليب التي يجري عليها في تكوين عقائدها وتوجيه أهوائها وتسيير حركاتها وإثارة خواطرها . فقد جاء هذا الوصف بعد شيوع الديمقراطية في العالم الحديث بأكثر من جيلين فلاح لمعظم الناس كأنه

( ٥ )



غريب وكأنه يخالف المقرر في الأذهان أو لما يجب ان يتقرر في الأذهان ! ولو أنه جاء قبل ذلك بمائتي سنة أو لو أنه تقدم في عصر الإصلاح مثلاً لما وقع من الافكار موقع الغرابة في شيء، ولا أحاط به ذلك السحر الذي يحيط بكل هجمة مخالفة للمألوف، ثم جاءت الديمقراطية حتماً في سياقها الطبيعي دون أن يخيل الى أحد أن حقائق علم النفس تعارض الحكم الديمقراطي أو تعارض حكم الشعوب. لان الديمقراطية كانت نتيجة لازمة لفساد حكم الاستبداد ولم تكن نتيجة لجهل الناس بالسيكولوجية وخطئهم في تفسير حركات الجماعات. فلو علم الناس في القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أن حركات الشعوب غير مقدسة ولا منزهة عن عيوب الطبيعة البشرية لما كان ذلك مانعاً لوقوع تلك الحركات في أوانها ولا واقعاً للانظمة العتيقة من التداعي والسقوط. ولكن « السيكولوجية » ظهرت بعد الديمقراطية فنشأت غرابتها من ثم وكان استغراب الناس اياها وهما متولداً من الوهم القديم الذي تطرق اليهم من تقديس الشعب بعد تقديس العواهل المستبدين. فلولوا الخرافة الدائرة خرافة المستبدين الالهيين لما وجدت خرافة الشعوب الالهية ولا اتخذت

أطوار الجماعات التي استعرضتها مباحث العلماء النفسيين دليلاً على بطلان الديمقراطية ، ولا قيل ان نظامها قائم على أساس واهن لأنه قائم على مشيئة الشعوب وهي مشيئة لا توصف بالعصبة . ! وقد عايناهم الناس من أطوار الافراد أنهم يطعمون ويستأثرون وأنهم يتقادون للهوى ويخضعون للشهوات وأنهم عرضة للخطأ الكثير والضلال البعيد وأنهم غير معصومين بحال فلم يكن هذا العلم بأطوار الافراد هو الذي قضى على حكومة الفرد ولم تنقوض النظم الأولى الا حين تمذر التوفيق بينها وبين أحوال الرعايا ومطالب الأمم .

\*\*\*

لم تنقض على الديمقراطية سنوات حتى خيبت آمال الحالمين فيها وخيبت آمال أولئك المظلومين الذين صوروا زمانها المترقب في صورة الفردوس الأرضي أو العصر الذهبي الذي نغنى به الشعراء وتحدثت به الاساطير . فلا ظلم ولا اجحاف ولا تمييز بين القوي والضعيف أو القريب والبعيد ؛ كأنما هوت الشعب المنطلق من غيابات الاسرعة ساحرة كنفقات « أورفيوس » يتجاور في سماعها الليث والحمل

( ٧ )

والضاريات والنقاد ، ومتى كان كل هذا منتظراً من الديمقراطية فلا جرم يخيب فيها الفطن ويحكم عليها الحاكمون بالفشل بعد أول صدمة مع وقائع الحياة وعثرات التجربة الأولى وهي لا تخلو من النقائص ولا تسلم من الاضطراب . فلم يكن أسمى على الديمقراطية ولا أظلم لها من غلاة المؤمنين بها الذين كانوا يكلفونها ما ليس يكلفه نظام في هذه الدنيا أية كانت قواعده من الصحة ونيات القائمين به من الصلاح

هذه كلها أسباب يصح أن تسمى بالأسباب المصطنعة للشك في حقيقة النظام الديمقراطي والأخذ فيه بالعرض دون الجوهر المقصود . على أنها ليست بجميع الأسباب المصطنعة التي يمكن أن تعدد في هذا المقام . فهناك أسباب مثلها دعت الى الشك في حكومة الشعب قلما تتجاوز العرضيات الى دخائل الأمور . فمنها أن عيوب الحكومة الشعبية مكشوفة ذائنة لاستغاضة علاقاتها واشترائك المثات والاثوف في دعوائها وأعمالها . فليس لها حجاب من الفخامة والروعة كذلك الحجاب الذي كانوا يسترون به عيوب الحكومات المستبدة ويتماون فيه الكهان والمداح والبلاطيون على التلمويه والتزويق ، وخلق بهذا التكشف أن يقض من فضائلها بعض الشيء .

ويرسل عليها السنة الزائرة والفضوليين ومن لا ينظرون الى  
عواقب الكلام

ومن الاسباب المصطنعة ان نقد الديمقراطية يرضى غرور  
تلك الفئة التي تحب أن تتعالى عن « الشعبيات » لما في ذلك  
من الامتياز والادعاء ، ومنها انه المستبدون الطامعين في رجعة  
الحكم القديم بسهولة وسهيم سرراً وجهرأ لتشويه كل نظام غير  
نظامهم وتآليب الناقمين على الحكم الحديث ولا بد في كل  
حكم من راضين وناقمين ، ومنها أننا في زمن تتوالى فيه  
المخترعات ويسألون فيه أبداً عن أحدث الآراء وأغرب  
الاخبار . فاذا مضت خمسون سنة على الناس وهم يمدحون  
الديمقراطية فالذي يحتاجهم بعد ذلك بنقدها لا يعدم له ساءعين  
بين طلاب الزي الطريف في كل مجال

فانت ترى ان نقد الديمقراطية يصادف من العناية أضعاف  
ما تستوجبه الاسباب الحقيقية التي لا دخل فيها للوهم والفرص  
والفضول . وأما الاسباب المصطنعة فما هي وما مبالغ ماتجهزه؟  
هي أشياء لا تجيز لاحد أن يحكم بفشل الديمقراطية ولا بأنها في  
طريق الفشل القريب .

## لم تفشل الديمقراطية

لم تفشل الديمقراطية ولا ظهر الى الآن من آثارها  
وعلاماتها الا ما يدل على نجاحها وثباتها وانها ستكون أساساً  
للحكم في المستقبل تُبنى عليه قواعد الحكومات ويُرجع اليه في  
اصلاح كل ما يحتاج منها الى الاصلاح . أما تلك الاسباب  
المصطنعة التي ألمنابها فأكثر من يتعلق بها ويعمل  
لترويجها هم أنصار الحكم المطلق والرجعة الى الاستبداد  
القديم وهم أقل الناس حقاً في تخرج الديمقراطية بعد مائتين  
من فشل حكمهم في بلاد كثيرة وأحوال مختلفة . فإذا بطل  
إيمان الناس بقداسة الديمقراطية — مجازاً أو حرفاً — فمن  
المقرر المقطوع به أنهم لا يرجعون الى الايمان بقداسة المستبدين  
وما يزيفونه من الدعاوي والجهالات ، وإذا قيل ان  
الجاهل تنخدع للزعماء وتتخذ بالمظاهر وتسمال الى العقائد  
التي تبث فيها بالايحاء والتكرار فهذه الاطوار لم تكن ملغاة  
في العصور الماضية ولا كان شأنها ضعيفاً في تصريف الامم  
وقيادة الحكومات . وماذا كان يصنع المستبدون طوال العصور

الماضية الا أن يستعينوا على خداع الجماهير بتارة بالخرافات  
والاوهام وتارة بالمظاهر والوجاهات والالقاب والاسماء -  
وتارة أخرى بالعطايا والمواعيد الى سائر ما هو معروف من  
أساليبهم في تمويه الاعمال واخفاء الحقائق والتحيل على الغرائز  
والشهوات . ولو أحصيت الحروب التي أريقت فيها دماء  
الالوف من المحاربين والمسلمين لخداع الشعوب وتخليتها ، أو  
لو أحصيت الارواح البريئة التي أزهدتها أعداء الحرية والمعرفة ،  
أو لو أحصيت الثورات والقتل التي شجرت بين الحكام  
والرعايا من أجل المظاهر والاسماء والمنازعات الصبغانية  
والدعوى الفارغة ، أو لو أحصيت الدسائس والجرائم التي  
انغمس فيها طلاب الخطوة وأعوان الطغيان لكان في بعض ذلك  
شاهد على حقيقة من تنغمسهم غفلة الجماهير ومن يضرهم انتباهها  
وأن تلك الغفلة لم تدم كما دامت في عهد المستبدين ولم تغد  
أحدا كما أفادتهم ولم يحذروا شيئا قط كما حذروا يقطتها ولا  
رغبوا في شيء قط كما رغبوا في بقائها واستطالتها . وإنما الفرق  
بين الاستبداد والديمقراطية أن المجال يتسع في هذه لاقوال شتى  
تنكشف الحقيقة من بينها ولكنه لا يتسع في عهد الاستبداد  
لكل قائل ولا يصعب فيه التواطؤ على الغش والكتمان

وان مجرد القول بان الشعوب لا تصلح للديمقراطية دليل على انها درجة عالية يجب أن تتوجه اليها آمال المصلحين وطلاب الكمال، في حين ان القول بجهل الشعوب واضطرابها من اجل ذلك الى الحكم المطلق دليل على مصلحة الحكم المطلقين في بقاء ذلك الجهل وتخليد هذه الحالة التي بها يخلدون ومما يضعف جانب الحكم المطلقين في دعوتهم هذه أنهم يعيرون على الجماهير أطوارها ليتخلصوا من ذلك الى تزكية الحكم الدكتاتوري أو الحكم المطلق مع أن التجارب الكثيرة — والتجارب الحديثة منها على الخصوص — قد أظهرت ان الدكتاتوريين الصالحين هم رجال الشعوب وثمررة تلك الاطوار وأن الجماهير لا تنقصها البديهة التي تفتن بها الى مقدرة القادة وتوايهم اعجابها وتخصم بثقتها واقبالها وتسلمهم زمامها حتى حين يجترئون على عاداتها التي تغار عليها وتغضب للمساس بها اذا مسها من ليست له تلك القدرة وذلك الاعجاب. فاذا احتاجت الجماهير الى المصلح النافذ في اصلاحه فليس أقدر على هذا المطلب من زعيم شعبي تبرزه البديهة الشعبية ولا أسرع منه في حث غريزة الامم ومغالبه ما فيها من العيوب، وكان هذا المصلح هو الزوج المحبوب الذي

يطاع لان طاعته سرور ويقاس مقدار حبه بمقدار المشقة التي  
تبذل في اطاعة امره . وقد يكون الزوج زوجا بالصيغة الرسمية  
ولكنه لا ينال هذه المكانة ولا يأمن الرياء والخيانة اذا  
تكفلت له الصيغة الرسمية بالطاعة الظاهرة .

وعبث ولا ريب أن تعاب أطوار الجاهير وأن يقتصر الامر  
فيها على النقد والزرابة وهي هي الاطوار التي لازمتها في كل  
ما تمخضت عنه الانسانية من الثقافات وفي كل من تمخضت عنهم  
من المدعاة والمصلحين ، فأصلح الطبائع لاهياء الشعوب هي الطبائع  
التي يذمها وبين الشعوب مجاورة في الشعور ومساجلة في عناصر  
الحياة . واذا كانت الشعوب تخطئ في عرف العلماء فليس عرف  
العلماء هنا هو المقياس الذي يرجع اليه في تقدير الدوافع والنتائج  
لان الطبيعة لا تستشير العلماء فيما تعمل وفيما تريد . بل ليس العلماء  
انفسهم بنجوة من الخطأ على حسب مقياسهم لان أخطاءهم  
قدما وحديثا في تصور الحكومات النافعة أكثر وأكبر من  
أخطاء الشعوب كلها مجتمعات .

للديمقراطية عيوبها واسكنها عيوب الطبيعة الانسانية  
التي لا فكك منها . وقد يكون لهذه العيوب في مجموع  
الحضارات الانسانية فضل كفضل المحاسن المصطلح عليهما ان



لم يزد عليه ، ولا تقارن الديمقراطية بحكومة المثل الأعلى  
المنشودة في الخيال والموصوفة في الأحلام . اذ هذه الحكومة  
لا موضع لها في عالمنا ولن يكون لها موضع . ولكنها  
تقارن بالأنظمة الأخرى في جملتها ويُنظر في عيوبها بصدق  
واخلاص وتقدير لجميع الظروف فلعل هذه العيوب بعض  
لوازم الحسنات التي لا يستغنى عنها أو لعلها طارئة يزيها المزيد  
من الديمقراطية، اذ كان من المحقق أن محاربة الديمقراطية لم  
تزلها فيما مضى ولا يرجى أن تزيها فيما بعد . وكذلك لا يصح  
أن تقيس الديمقراطية بمقياس الأغراض التي أعلنتها دعائها  
والآمال التي عقدوها عليها لان هؤلاء الدعاة لم يخترعوها  
ولا يتأتى لهم أن يحصروها ويسيطروا عليها . وإنما تقاس  
مزاياها بالضرورات التي أدت إليها أولا ثم بالفوائد التي نجمت  
عنها فعلا ولا تزال تنجم : فهي بلا ريب قد أوجدت  
للعصبيات الحزبية مخرجا غير العنصرية والديونية وأقنعت الشعوب بأن  
عليها تبعة في الحكم وأنها قادرة على تبديل الحكام فضعفت  
فيها نزعة الثورة بقدر ثقتها من الاشتراك في الحكومة والقدرة  
على تبديلها ، وهي في مدي خمسين سنة قد صاحبت في عالم  
الصناعة والعلم تقدما لم تباذله الإنسانية في خمسين ألف سنة ،

وكلما ازداد هذا التقدم صعب على الناس أن يؤمنوا بتلك  
الخرافة التي كانت تهيب لفرد واحد أن يملكهم له ولابنائه  
من بعده ملك السيد للعبيد .

\*\*\*

يقول بعض الباحثين — ( ومنهم الاستاذ ساروليا الذي  
ألقى محاضراته في هذا الموضوع على طلبة الجامعة المصرية )  
— ان الحكم النيابي تراث انجليزي غير قابل للتعميم في الامم  
الاخرى ، ويضرب « ساروليا » المثل بالامة الفرنسية التي  
لا تستقر فيها الوزارات طويلا لاختلاف الاحزاب وصعوبة  
التوفيق بينها الى زمن طويل . ويعتبر ذلك الاختلاف من  
أعراض الحكم النيابي ومن الدلائل على أنه لا يصلح لكل امة !  
ولو كان الحكم النيابي هو الذي خلق العصبيات الحزبية  
في فرنسا لكان قول الاستاذ وقول أمثاله صحيحا في هذا  
المعنى وكانت فيه حجة من بعض الوجوه على الحكومة  
النيابية ، ولكن الواقع ان العصبيات الحزبية لم تمتدحزق فرنسا  
كل ممزق في عهود حكامها المطلقين ولم يخل جيل واحد في  
تاريخها من فتنة على وراثة العرش أو فتنة على المذاهب  
الدينية أو فتنة على القحط والافلاس أو نزاع بين التساج

والنبلاء أو حروب تثار لاختفاء هذه المنازعات ، حتى توطدت فيها الديمقراطية فأنحصرت «العصبيات» في مناوشات الأحزاب وسكنت الثورات وبطلت الهجاعات ولم يمنعها اختلاف الأحزاب أن تناسك بعد الحرب العظمي وأن تستفيد من محبة الديمقراطية أنصارا لا ينكر افادتهم لها منكر ، وأن توسع مستعمراتها وقد كانت تفقدوها في عهد الملوك الشروص ، وأن تكون هي وزميلاتها المنتهضات عنوانا لا تنصار الحرية الشعبية وآية على أن حكومات الشعوب تعمل من الصدمات مالم تحتمله حكومات القياصرة والطفافة . فأنكسرت روسيا والنمسا وألمانيا وكان نصيبهن من التماسك بعد الحرب على قدر نصيبهن من الحرية والمشاركة في الشؤون العامة بين الشعب والحكومة ، وخرجت الأمم من تلك الهنة بعيرتها التي لا تضيق

وقد فعل تراث الحكم النيابي فعله في إنجلترا كما فعل فعله في الأمة الفرنسية فوقاها الثورات والخصومات الدامية وكانت وشيكة أن ترتطم فيها مرتين في القرن التاسع عشر عند الخلاف على تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل شروط الانتخاب ، وهو في جوهره أشد من الخلاف الذي أفضى الي الثورة الجائحة في عهد الاستبداد

ومن النظريات التي أذاعها بعض المؤرخين — وفي  
طليعتهم فلندرس بنرى العالم المشهور في الأثرية المصرية —  
أن الحكومة الشعبية كانت هي الدور الأخير من ادوار  
الدول في التاريخ القديم ولا سيما تواريخ الدول المصرية :  
يبدأ الدور بفاتح عظيم ثم يضعف الفاتح العظيم فينازعه الحكم  
أفراد القادة الغالبون ثم يضعف القادة ويستسلم أبناؤهم لثغرف  
والجواهر فتشور عليهم العامة وتتولى الامر الحكومة الشعبية ،  
ثم يسطو عليهم مغير جديد فيبدأ الدور الاول كرة أخرى  
وهكذا دواليك — صراً بعد — عصر في سجلات الفراعنة ومن  
جاورهم من المشاركة والمغاربة ، فإذا صح هذا فهو مختلف عما  
نحن فيه اليوم لان الحكومة الشعبية كانت في التاريخ القديم  
فترة منفردة تقع في احدى الدول ثم لا تكون الدول المحيطة  
بها مجارية لها في تلك الفترة بل ربما كانت في بداية الدور الاول  
— دور الفاتح العظيم — فتحدث الفترات من ثم وتتجدد  
الادوار . اما اليوم فالحكومة الشعبية حركة عامة ومبدأ  
مشترك وليس بالفترة المنفردة ولا بالدور المقصور علي بعض  
الحكومات !

على أننا اذا قدرنا أن السنة القديمة تتكرر اليوم كما  
تكررت في دولات الفراعنة وجيرانهم فكل ما يستخرج من  
هذه النظرية أن الحكم قد تعذر على الطغاة والقادة أمجزهم  
واضحلالهم فصار الأمر الى الشعوب تحكم نفسها الى حين .  
ويبقى علينا أن نسأل أنفسنا متعجيين : هل يعقل اليوم أن  
هذه الحرية الشعبية التي وصلنا اليها ان هي الا فترة موقوتة  
جاء بها وباء عام أصحاب الطغاة والتبلاء في مقدراتهم على الحكم  
دون الكافة والاوساط ثم نعود بعد زوال هذا الوباء الى عهد  
يكون فيه لناطغاة مقدسون وملوك مستبدون عصيانهم حرمان  
من ملكوت الله ؟ لقد كانت الديمقراطية بالأمس حكومة الشعب  
وكان الشعب هو العامة . أما ديمقراطيتنا فليس نصيب العامة  
فيها الا جزءاً من سلطان الامة وهي كُُلُّ شامل يدخل فيه  
السوقة والمرأة والامراء

## تمثيل الشعب

في الحكومات النيابية يختلف تمثيل الشعب على حسب اختلاف القوانين الانتخابية . فقد ينتهي الانتخاب على طريقة من طرقه الكثيرة الى تمثيل طبقة واحدة دون طبقات الشعب كله أو تمثيلها جميعاً ما عدا طبقة واحدة هي الطبقة الفقيرة التي لا يتيسر لها شروط الكفاية المالية . وقد ينتهي الانتخاب الى تمثيل جميع العناصر على نسبة متوازنة يشعر كل عنصر فيها باشتراكه الصحيح في تكوين الحكومة وقد يورثه الصحيحة على تبديلها بالوسائل الدستورية وهذه هي الحكومة الديمقراطية في أحسن أشكالها وأرفاها بالفرص من هذه الحكومة .

لم تثبت التجربة قط أى فرق في نوع النواب وكفاءتهم العامة بين المجالس النيابية التي انتخبت من درجة واحدة والمجالس النيابية التي انتخبت من درجات متعددة ، فنتيجة الانتخاب على درجة واحدة كنتيجة الانتخاب على درجتين أو أكثر من حيث الكفاءة العامة للنواب الذين يقع عليهم

الاختيار في النهاية ، وكل ما هنالك من فرق بين الطريقتين  
ان تعدد الدرجات يسهل الغش والاكراه وشراء  
الاصوات وأن الانتخاب من درجة واحدة يمنع ذلك جهد  
المستطاع

كذلك لم تثبت التجربة أن حصر الاصوات او تضيق  
حقوق الانتخاب أصلح لتسيير الحكومة ومراقبتها من  
التوسيع والتعميم ، بل قد ثبت على نقض ذلك ان الرشوة  
والاكراه وعمالة الوسائل الشائنة تروج مع حصر  
الاصوات وتقل مع اتساعها وتوزعها بين أكبر عدد من  
الناخبين . فكان الانتخاب في إنجلترا قبل قانون سنة ١٨٣٢  
أشبه بسوق علنية لسراء الاصوات ومساومة الناخبين ، وما  
برحت عيوبه القديرة فاشية في تلك البلاد حتى اتسعت حقوق  
الانتخاب في سنة ١٨٨٥ فأخذت تقضي شيئاً فشيئاً على تلك  
العيوب ، ومن عجائب المشاهدات ان توسيع الحقوق  
الانتخابية لم يؤد الى تحكيم السلطة التشريعية في الحكومة  
كما أنذر بعض المحافظين المتخوفين من نفاقم الحركة الشعبية  
وتقييد التاج ومجلس النبلاء ، بل هو قد أدى الى تقوية  
الوزارة واقامة الموازنة بينها وبين مجلس النواب على نمط

يدعو الى الحكمة والتسوية في تدبير الامور . ويعلمون ذلك  
 بخوف النواب - ولا سيما بعد ان أصبحت لهم مرتبات - من  
 حل المجلس ومواجهة الحرب الاستخائية في كل وقت، فان كان  
 هذا هو السبب أو كان السبب شيئاً آخر غير هذا الذي يقوله  
 المحافظون والمعارضون في توسيع الحركة الشعبية فينبغي أن  
 نذكر أن مزية الديمقراطية المحترقة هي إيجاد هذه الموازنة بين  
 المصالح المتباينة لا تطهير القلوب البشرية من التفكير في  
 مصالحها أو إنشاء نواب لسياسة الام زهاد وقديسين .  
 وحسن - وليس بقبیح من وجهة المصلحة العامة - ألا  
 يكون اسقاط الوزارات سهلاً هيناً بحيث يندفع فيه النواب  
 مع أول خاطر يخطر على البال . وهناك من الجانب الآخر  
 ضمان الرأي العام والخوف على السمعة السياسية يحول بين  
 النائب وبين التماهى في مجازاة الوزارة الى حد التفريط  
 المذموم ، فحتى توازنت جميع العوامل الديمقراطية توازننا يمنع  
 بعض المصالح ان تطفئ على جميع المصالح الاخرى فهذه هي  
 مزية الديمقراطية على الاستبداد . واذا قيل ان الديمقراطية  
 تجعل النواب والوزراء ورجال السياسة على العموم ملائكة  
 أبراراً لا يؤخذون يوماً بصفتهم البشرية



فذلك هراء لا يصدقه أحد ولا يصادف عند الناس إلا ما يصادفه كل ادعاء كاذب من الشك والخذر والاستياء ، ولكنتنا اذا وطننا العقول على أن الديمقراطية هي المصالح المتوازنة بين العوامل المشتركة في الحكومة فقد وطنناها على الحق المعقول وهو في ذاته غاية تستحق كل ما يبذل في سبيل الديمقراطية من الجهود

وهذا التوازن الذي لا غنى عنه هو الذي يقضى بالألّا تستثنى من الانتخاب طبقة او يصدّ عنه عدد كبير من أبناء الامة ، فحسب الاغنياء وأصحاب المصالح الكبيرة والمنكرين وذوى النفوذ أنهم أصحاب قوة فعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية قد تربي على قوة الاصوات العددية التي ينحطها أفراد الجماهير ، والاشتراكيون المتطرفون يهزأون بالحكومة النيابية ويقولون عنها انها حكومة طبقات أو حكومة مايبين لان أصوات الناخبين لا تقاوم النفوذ الذي يناله المليون بالتواطؤ مع السواس وتسخير الصحف والمكتتاب والخطباء . فكيف اذا أصبح الالوف والملايين الفقراء — وهم يطالبون بالموت في الدفاع عن أوطانهم — ولا أصوات لهم في الانتخاب ولا رأي لهم على الاطلاق الى جانب آراء

الاغنياء والملاك وذوي النفوذ ؟ ومن المغالطة أن يقال ان الديمقراطية تسوى بين العالم والجاهل والغنى والفقر لأنها تعطي كلا منهم صوتاً واحداً في الانتخاب ، فان الديمقراطية ان تسوى بين رجل له نفوذ شعبي ورجل لا نفوذ له على غير نفسه أو لعله لا يملك النفوذ على نفسه الا لينقاد به لسلطان الآخرين . اما اذا تجرد العالم أو الغني من النفوذ الشعبي فذلك على الاعم الارجح دليل على أنه لا يصلح للأعمال الشعبية وأن مجال صلاحه في ناحية أخرى بعيدة عن أصوات الناخبين ، ان باستور لم يمنعه أن يكون باستور وان يملأ الأرض بعلمه أنه صاحب صوت واحد في الانتخاب . فاذا فرضنا أن شهرته لم توله كلمة مسموعة في سياسة قومه وأنه لم يتسع له الوقت لقيادة الجماهير فلا خسارة عليه ولا خسارة على الجماهير في التفريق بين كفاءته الشعبية وكفاءته في دائرة العلم والتفكير

أهم ما في الديمقراطية أن يشعر كل فرد وكل فريق بأنه صاحب رأي في حكومة بلاده . وبغير ذلك لا تتحقق لها ميزة ولا يطمئن المحكومون الى المجالس النيابية ، فالحكم الياباني الارلندي الذي تقرر الغاؤه سنة ١٨٠١ لم يفلح في اختلاس ثقة الشعب ولم يمنع ثورته الدموية والحاحه في طلب

الانفصال عن الدولة البريطانية ، والبرلمان الذي انتخبه  
الملكيون في فرنسا بعد هزيمة نابليون لم يفلح في شيء ، قط حتى  
خدمة الملكية التي انتخبته ١١ فخلته الوزارة على الأثر وأعادت  
الانتخاب بطريقة أقرب الى الحرية والتمخير . فالديمقراطية  
أما أن تكون ثقة شعبية أو لا تكون شيئاً ، لأنها حين تزيف  
أو تنحصر لا يطول عليها تعويل الشعب ولا تعويل المستبدين  
وقد تعززت مبادئ التوسع في حقوق الانتخاب عملاقيل  
الحرب وبعدها فاختت بها أكثر الأمم في انتخاب مجالس  
انواب ، ففي نحو مائة دستور يلخصها كتاب الاحصاءات  
السياسية لم تشذ غير أنجلترا التي ينص قانونها على شروط  
مالية غاية في السهولة ، والارومانيا التي تشترط في الماحان  
يؤدي ضريبة ما من الضرائب العامة ، والاجهورية العبيد  
التي تشترط الملكية ، والا بنم ولايات وجمهوريات في أمريكا  
تشترط اداء ضريبة الرؤوس . وقليل جداً من الدساتير  
يشترط القراءة والكتابة في الناخبين لان الاميين بينهم من  
جنس آخر وهم عى الاغلب حمر أو سود (١)

---

(١) أمريكا الوسطى والجنوبية للاستاذ وليام شرد

# بلاد الدكتاتورية

(١) اسبانيا

لما وقعت حوادث الانقلاب في تركيا وايطاليا واسبانيا  
ومصر جمعها بعضهم باسم الدكتاتورية في بلاد البحر الابيض  
وحاول آخرون ان يجعلوا من هذه التسمية رابطة تسوغ  
شروع الدكتاتورية في تلك البلاد . كأن كلمة البحر الابيض  
كافية لالتقاء الشبه بين بلاد لا يشبه بعضها بعضاً في الجنس  
ولا في الاحوال السياسية أو الاقتصادية . فالفرق بين تركيا  
واسبانيا كالفرق بين أبعد أمتين على ظهر الكرة الارضية  
وكذلك الفرق بين مصر وايطاليا من وجوه كثيرة وان  
كانت جميعها واقعة على سواحل بحر واحد

وهذه البلاد على اختلافها في كثير من الشؤون تختلف  
كذلك في الاسباب التي أدت الى الانقلاب والعوامل التي  
تمكّن فيها الحكومة الانقلابية . وأشد هذه البلاد اختلافاً هي  
اسبانيا التي لا تضارعها في أحوالها المتناقضة أمة أخرى  
من أم الحضارة

( ٢٥ )

مصطفى كمال وموسلينى كلاهما بطل الانقلاب فى بلاده  
ومحور الحركة القومية التى اشتهرت باسمه. اما بريودى ريفيرا  
( او مجوليتو ) كما يعرفونه فى وطنه فلم يكن بطل الانقلاب  
ولا كان هو المختار لتمثيل دوره، وانما اصرف اختيار الرجعية  
أولا الى الجنرال «أجوليرا» لتنفيذ الخطة المرسومة وانعقدت  
النية على ابراز هذا الجنرال لقيادة الحركة وأوشك ذلك أن يتخذ  
لولا أنه وقف مرة فى مجلس الشيوخ يقول ان شرف العسكرى  
مقدم على شرف « غير العسكرى » فتصدى له رئيس الوزارة  
السابق «سانشى جوير» وصفحه صفحتين ففضى على مستقبليه فى  
الدكتاورية بهذا الحادث الذى كثر حوله اللفظ واشتد من  
جرائه اللجاج فى البيئات العسكرية والاجتماعية

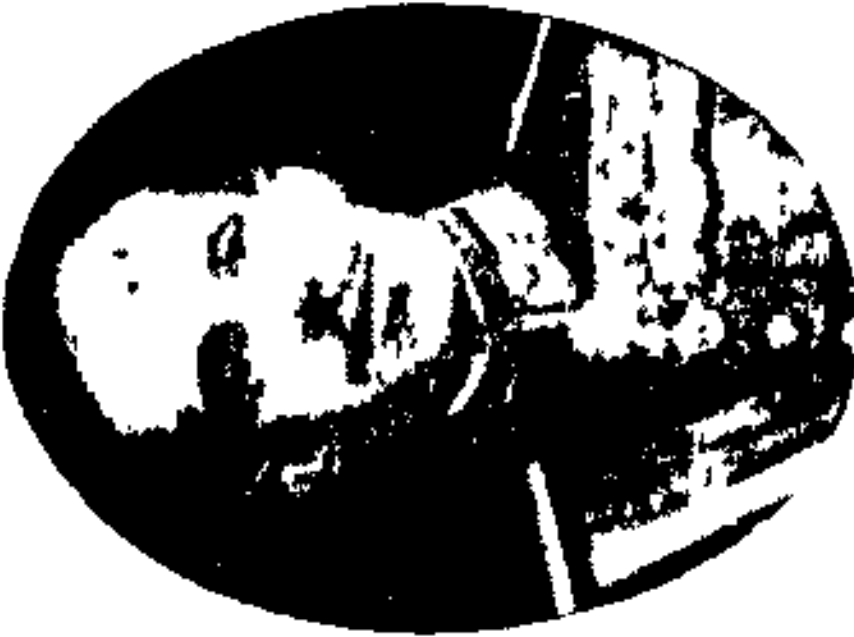
عندئذ تحولت العناية الى بريودى ريفيرا وهو رجل  
ارتقى الى رتبة القيادة قبل الثلاثين وشمله الطالع السعيد لأنه  
ابن أخى الجنرال بريودى ريفيرا الذى خذل الحكومة الثورية  
فى سنة ١٨٧٤ ورد العرش الى ملوك البربون ، ولم يكن لذلك  
الجنرال ولد من نسله فكوفى على صله بترقية ابن أخيه حامل  
اسمه ووارث ميمته ! (١)

---

(١) كتاب القومى اثنا عشر مكشوف القناع للكتاب الاسبانى  
الكبير بلاسكو ابايز



بریمو دی ریفر



القونس الثالث عشر

والحركة كلها ، تعتمد على قوة الضباط الذين يكرهون  
الحكومة الدستورية الحرة لأنها تريد أن تحد من عددهم  
ومرتباتهم وتنفق هذا المورد الكبير فيما ينفع الأمة ويصلح  
مرافقها المهجورة . أما الرجعية فهي تأبى ذلك وتستبقى  
هذه القوة الكبيرة لقمع كل حركة تتوجس منها . وما الضباط  
في اسبانيا ؟ هم قوة لا نسبة بينها وبين حابة الأمة ولا عدد  
الجنود . « فقد قيل انه كان في اسبانيا عند نهاية الحرب مع  
الولايات المتحدة ٤٩٩ جزالا و ٥٧٨ كرنيل و ٢٣٠٠ ضابط .  
وبعبارة أخرى انه كان للاسبان ٣٦ ضابطا حيث يكفي ضابط  
واحد للجيش الفرنسي في هذه الفترة ، وقد كانت عدة  
الجيش الاسباني سنة ١٩٠٦ ثمانين الفا ثلثم ضباط ،  
وكان ستون في المائة من موارد الدولة تنفق على الجيش في  
أوائل هذا القرن وثلاثة أخماس هذا المبلغ تنفق على الضباط ....  
والقواد يتدخلون في السياسة كلما عنت لهم مناسبة . ففي  
سنة ١٩٠٥ نشرت إحدى الصحف القطلانية مقالات أغضبت  
العسكريين فهجمت ثلة من الضباط على مكتب الصحيفة ودرته  
تدميراً . ولو حدثت هذه الحادثة في غير اسبانيا لعدت تمرداً  
على النظام ولكنها لا تعتبر كذلك في اسبانيا على ما يظهر ،

فان الضباط لم يعاقبوا . . لابل ذهب القواد الى أبعد من  
 ذلك فطلبوا أن يسلم كل من يتعرض للجيش او للمملكة الى  
 لجنة عسكرية تفصل في أمر ادائته بدلا من تسليمه الى المحاكم  
 القضائية ، فجعل الوزراء يستقيلون واحداً بعد واحد في مواجهة  
 هذا الطلب . ثم اقترح « حارشيا بريتو » وزير الحفانية يومئذ  
 أن يحل المشكل بزيادة العقوبة على هذه الحملات مع بقاء المحاكم  
 موكولة الى القضاء . فتوعد الجنرال لوك — وزير الحرية —  
 بالاستقالة من منصبه وأهل « حارشيا بريتو » حتى يتدبر في  
 الامر ويأتي باقتراح آخر قبل ان يتسنى للجنرال ان يقول  
 هل الجيش راض بالاقترح الجديد او غير راض ؛ وكان  
 مغزى الكلام واضحا فلم يسع حارشيا بريتو الا أن يستقيل  
 لانه لم يقبل الاذعان . ومن ثم اتفقوا على التوسط في نظام  
 المحاكم فتركوا قصايا الحملات على الضباط للمحاكم العسكرية  
 وأبقوا القضايا التي تتعلق بالمملكة والراية للمحاكم القضائية <sup>(١)</sup>  
 وما يزيد الارتباك في سياسة الجيش ان هغار الضباط  
 من فرق المشاة مخالفون لرؤسائهم في الميول والمطالب لاتهمهم

(١) الأستاذ شارل شيان في الجزء السادس والعشرين من تاريخ

المؤرخين



ايامهم بالمحاباة في الترقيات ، فهم يريدون الاصلاح ويشايهون  
خصوم القواد المكروهين بعض المشايعة . وليس من شأن  
هذا الاختلاف أن يهون علاج الحالة لمن يريد العلاج الحاسم  
لأصل الداء

فهذه الحركة العسكرية تؤيدها الرجعية الممثلة في النبلاء  
والكنيسة ومن يكتنون وراهم هي سر الاقلاب المدبر  
المرسوم بمعزل عن الحياة القومية على مثال غير الذي  
عرف في تركيا وايطاليا ، وما النبلاء أيضا في اسبانيا ؟ وما  
الكنيسة فيها ؟ أما النبلاء فهم الطبقة المسيطرة على الامة بين  
طبقات الاسبان . اذ ليس هناك الا سادة غنية وجماهير فقيرة  
وليس بينهما موضع للطبقة المتوسطة التي تظهر في الامم بظهور  
المشروعات الاقتصادية ورواج الصناعة والتجارة والتناسب  
في توزيع الارض الزراعية . يقول الامتاذ شارل شبنان : « ان  
بين النبلاء والجماهير فجوة واسعة لان الطبقة الوسطى ضئيلة  
الشأن بالقياس الى ما ينبغي أن تكون . والجماهير على الغالب  
عنصر طيب محب للمعربة مبال الى الديمقراطية ولاكنهم مرهقون  
بسوء الحال وقلة فرص الاعمال . فينزح الطامعون منهم الى  
الهجرة وارتداد الرزق في الارجنتين والمكسيك وغيرها من

أصقاع امريكا الاسبانية، ويربح اسبانيا في كل سنة مائة الف .  
او أكثر من خيرة العناصر المطلوبة للبلاد ، ويبقى الذين  
يتخلفون في حالة من الضنك بالنة في السوء . والضعة »

اما الكنيسة أو رهبان الاديرة فقد كان لهم في القرون  
الوسطى نصف الارض ومعظم الثروة، ولا تزال لهم في اسبانيا  
قوة لا تغالب لانها كانت مباداة رجال الدين ومحكمة التفتيش  
بعد اجلاء العرب واشتداد الدعوة الصليبية . فتواطأ سلطان  
الاستبداد وسلطان الكنيسة على قتل التعليم ومحاربة العلوم  
والفنون التي لا بد منها لاجياء الصناعة وتثمين موارد الثروة .  
حتى حظروا دخول الكتب الاجنبية وحرموا كل معرفة  
لا يباركها أنصار المعصية الدينية . ونجم عن ذلك « ان اسبانيا  
فيها الآن ألفا هكتار من الارض لا تزرع وستة وعشرون  
الف هكتار من الارض الصالحة للزرع لا تروى والف  
الف فقط من الارض المروية المزروعة . . . . . وأنهار البلاد  
تندفق الى البحر فتجري في أقاليم جرداء ظامئة وتطم في الشتاء  
لاجتفاف كل ما يعترضها في طريقها لا لاختصاص الاقاليم  
واصلاحها للزراعة . ففي اسبانيا مخور كثيرة لبناء الكنائس

والاديرة ولاصخور فيها لبناء السدود والخزانات « (١)  
وجاءت المستعمرات فافسدت ولم تصلح وضاعفت البلاء  
ولم تخفقه . نزع اليها نخبة الشباب وخلفوا الديار خاوية على  
عروشها للنبلاء والرهبان والكسالى من السكان ، ثم تهورت  
المملكة في حرب مع الولايات المتحدة من أجل تلك المستعمرات  
فكان كل ما أصاب الحكومة منها أنها خرجت بدين أهلى  
قدره مائتان وسبعون مليون جنيه بفائدة سنوية أربعة في المائة  
ومستون مليوناً بفائدة سنوية خمسة في المائة . وهذا فضلا عن  
الديون الاجنبية وأثمان الارض المبيعة مما أدى الى متاجرة  
الحكومة بورق النسيب ونقص المرتبات (١) واختلال الوظائف  
وشروع الفساد فى دراوين الحكومة ، حتى أصبح الموظف يقبض  
ما يقبض من مرتبه ولا يذهب الى ديوانه لاشتغاله بحرفة  
أو حرف أخرى ، وروى عن موظف اسباني قبل سنوات قليلة  
أنه كان يشتغل بخمس عشرة حرفة غير الوظيفة (٢)  
فى وسط هذه الفوضى الفاشية فى كل مكان ، وفى وسط

---

(١) فى ظل السكينة لكايب السكيب لاسكو اباير

(٢) اسبانيا الحديثة من ١٨١٥ الى ١٨٩٨ للاستاذ هيلر كلارك

(٣) الاستاذ شيمان فى تاريخ المؤرخين

هذا الاستبداد الذي يتعاون عليه الرجعيون جميعاً ويستمسكون به كلما أُنذرتهم بوادر التسداعى والزوال ، في هذا الغمار المضطرب المتقلقل حبطت مساعي الأحرار وشاعت البطالة والتسول والفقر المدقع وسرت روح التذمر بين العمال وتفرقت البلاد شيعاً وأقاليم يطلب كل منها الاستقلال لبلده ويعمن بعضها في ذلك حتى يعان الثورة وينادى بالانفصال كما حدث في قطلونية . اذ يجب ان نذكر ان اسبانيا كلمة واحدة ولكنها في الواقع أمم شتى لم يندمج بعضها في بعض ولم يزل كل فريق منها يكره كل فريق غيره ويعيره أصله وقومه ، ففيها ملل كثيرة تزيد على العشرة وفيها أقاليم منعزلة تلح في طلب « اللامركزية » ولا يعنى ابناءؤها بالوطن كما يعنون بمصلحة

### الأقاليم

هذا الى جانب الدعاية الجمهورية والدسائس المتشعبة بين أجزاء الأمة المفككة الاوصال ، والى جانب المكائد الخفية التي تعرق كل اصلاح يرجي أن يتمتع أصول الحكومة السيئة ، فلما وقعت كارثة « النورال » — وهي الكارثة التي قتل فيها عشرة آلاف جندي والقائد سلفستر ومئات من الضباط وامتناسر بقية الجيش كله للمراكشيين — جرى التحقيق على

أيدى لجنة النواب واشترك فيه الملوك والجمهوريون فظهر من أقوال الشهود ومن أوراق ضبطت في أمتعة القائد القليل ان خطة القتال التي أودت بذلك العدد الكبير من أبناء البلاد قد وضعت بغير علم وزير الحربية الذي نبزه واضع تلك الخطة المشؤمة بلقب « الحمار » . . . فهاجت الحواطر هياجا عظيما وأوشك أن يقع الحادث المستظر وأن يسقط معه المسؤولون عن هذا الفساد ولكنهم عجلوا بالانقلاب — وقد طال تحفزهم له — ودفعوا آلاهم للتنفيذ فمضوا فيه وكان أول ما اهتموا له مهاجمة البرلمان والاستيلاء على محاضر لجنة التحقيق .

« هذه حالة لا شبيه لها في غير اسبانيا من بلاد العالم أجمع وذلك انقلاب يراد به اطالة أسباب الفساد لا اصلاح تلك الأسباب التي لن يرجى مع بقائها صلاح

## تركيا



مصطفى كمال

إذا كانت اسبانيا مخالفة جداً لتركيا وإيطاليا في انقلابها  
فالشبه من الجهة الأخرى غير قريب بين أسباب الانقلاب  
الذي حدث في هذين البلدين ومظاهره وأشخاص القائمين

به . غير أنهما قد يتشابهان في أمر واحد وهو أن بطل  
الاتقلاب في كليهما هو محركه ومحوره وان تباينت البواعث  
والاغراض

لما عقدت الهدنة بعد الحرب العظمى كان قد مضى على  
تركيا سبع عشرة سنة في حروب متلاحقة من حرب  
طرابلس الغرب الى حرب البلقان الى الحرب العظمى الى  
ما تقدم ذلك وتخلله من مناوشات في اليمن وأرمينية والبايما  
وغيرها . بحيث انقضى على معظم الجنود في الجيش  
العثماني خمس عشرة سنة لم يلقوا السلاح ولم يزالوا طوال  
ذلك الزمن بين هزيمة فادحة أو ظفر لا غم فيه . هذا  
الى شغاف العيش وأدمان الهجرة وقوط النفس من عواقب  
الجهاد المتتابع في غير طائل . ثم كانت الطامة الكبرى بعد  
الحرب العظمى فسقطت تركيا متهالكة من الاعياء لا رممق  
فيها ولا رجاء : خراب فوق خراب ويأس مطبق لا منفذ  
فيه للرحمة ، جيش مشئت مفاول وأمة منهوكة يرهقها ذل  
الهزيمة وعاصمة محتنة وحكومة منخوبة القلب يعبث بلبها الوعد  
والوعيد وخليفة يخير نفسه بين حاية انجلترا أو حاية الولايات  
المتحدة ، والخلفاء من وراء ذلك ظافرون مختالون قد حكموا

على عدوهم الواقع في قبضة يدهم بالمحر والفناء وقسموه بضعة  
بضعة وأطلقوا على كل بضعة منه خصما متعطشا للثمة يقتل  
وينهب ويهتك الاعراض ويدمر العمار

من هذا الخراب المطبق انشأ مصطفى كمال دولة جديدة  
تنفض عنها ضعف القنوط ويبرم لها أعداؤها قيوداً جديدة  
فتخرج هي من محنتها وقد حطمت قيوداً لأولئك الاعداء  
كانت ترسف فيها قبل الحرب وأبطلت كل ما كان لهم في  
بلادها من الامتيازات وكل ما كان لهم في دواوينها من  
الجاه المطاع

لم يكن مصطفى كمال حكيماً متنبئاً بلاريب حين صحت  
عزيمته على أن يحارب الخلفاء ويحارب اليونان ويحارب حكومتهم  
ويحارب الخائنين من أبناء وطنه ، لم يكن حكيماً متنبئاً حين  
صحت عزيمته على أن يحارب هؤلاء جميعا بطائفة من أمته  
الصغيرة مشحنة بجراح الهزيمة والافلاس معودة أن يتورط بها  
القادة فيما لا يفيد ولا يعود منه فخر ولا عزاء . وإنما كانت  
الحكمة كلها والاثناد كله عند اناس آخرين من الترك كانوا  
يجلسون في الاستانة في هيئة وسكينة ينتظرون الخاتمة التي  
ما كان عنها محيد ، وكانوا يعلمون ما لا فضل في علمه لاحد



على أحد : كانوا يعلمون أن الحلفاء أقوياء ظافرون وأن مصطفى كمالا ضعيف مخذول ، وأن الحماقة كلها حيث يعمل مصطفى كمال والحكمة كلها حيث يعملون هم مع الحلفاء أو بعبارة أخرى مع الانجليز. وصدقوا — لانهم حكماء ، متشدون — أن الانجليز لا يتنمرون لتركيا ولا يشتطون عليها في شروط الصلح الا لأن فيها حركة وطنية وانسانا يسمى مصطفى كمالا يقود تلك الحركة الوطنية ! فبعثوا اليه البعث تقاتله ونصبوا المحاكم تدينه في غيبته وقضوا عليه هو وصاحبه بالموت لانهم عصاة يقلقون سلام الدولة ويفسدون بطيشهم سياسة الدهاة المحنكين ! قال مصطفى كمال : « كانوا يقولون للامة من جهة والحكومة الاستانة من جهة أخرى لا تعترفوا بـمصطفى كمال ولا تثقوا به لان الحلفاء لم يشتدوا على تركيا الا من جراء فعله . كانوا يقولون ذلك ويزعمون انه اذا قضى على نالت البلاد عند الدول الاجنبية كل صداقة وهوادة »

كان دهاة الاستانة المحنكون هم الحكماء المتشدون لانهم صدقوا هذا الكلام المقنع الجميل . أما مصطفى كمال فلم يكن الا رجلا وطنيا غيورا يحس احساس الوطني الغيور . رجلا يشعر بعاطفة الحب لبلاده فلا يصدق أنها تموت كما لا يصدق

الوالد المشفق ابن وليده مائت بين يديه وإن أهدقت به  
أعراض المنية ولم يبق فيه إلا قليل ذمء ، ولم يكن بعيداً عن  
مصطفى كمال أولئك الذين يوسوسون له بأن أمته أمة هالكة  
لا تستحق حبه ولا ينفعها ولاؤه . فقد كان في أوائل الحرب  
يشكو إلى الرؤساء اشراف الألمان على جيش بلاده ونسليم  
الهيئة الألمانية جميع أسرارهم ومعداتهم فلم يؤبه له أحد ولم يظفر  
منهم بخبر . إلا صديقا له من أصحاب المناصب الكبيرة في  
وزارة الحربية قال له وهو يلطف إليه : « اننا أكثر منك  
تجربة أيها الأخ ! لا أنكر أن ما يستجيشك إلى هذه الاخيلة  
وهذا الشعور إنما هو حب وطنك وإيثارك مصالحة قومك .  
ولكن أترى أن هذا الوطن وهؤلاء القوم يستحقون منك  
هذه المحبة المستعرة ؟ » (١)

فاكبر انتصار يؤثر لمصطفى كمال هو لامرأ هذا الانتصار  
الاول على اليأس والرغبة وسوء الظن بالأمة . ولو انه يشس  
لما ايم على يأسه ، أو رهب لما كانت رهبته انغير سبب ، أو أساء

---

(١) راجع مذكرات الغازي مصطفى كمال التي نشرتها المصنف  
التركية وزجت نبد منها إلى العربية

الظن بالامة لسوغت ظنه السي خيانة الخائنين وجهل الجهلاء  
وخطل السواس وقلة جزاء العاملين ، ولكنه قهر هذه



مصطفى كمال باشا يعلم الشعب الحروف اللاتينية في شوارع سيواس

( ٤٠ )

الوساوس في نفسه وأدال منها للعزيمة والرجاء، وعلم أنه زعيم  
ليجعل الأمة تستحق لا لان الامم تستحق كل شيء بغيره ،  
فكان انتصاره على وساوس الضعف هو البطولة الصادقة وهو  
الغلبة التي لا تذكر معها غلبته على خصومه في ميدان الحرب  
والسياسة

ويحق لنا أن نسمي مصطفى كالا « دكتاتورا » اذا  
عطينا أنه صاحب الفضل الاكبر في انقاذ أمته وتفريج أزمات  
بلاده ، ولكنه ليس بالدكتاتور اذا نظرنا الى نظام حكمته  
وقواعد دستوره واتصاله الخيم بشعبه

فانه لم يحكم قط لافي الحرب ولا في السلم بغير هيئة  
نيابية ، ولم يدع الى انتخاب المجلس الوطنى الكبير الا بعد  
أن صدر امر «وحيد الدين» بحل مجلس المبعوثين ولحققت باتقرة  
جماعة النواب المؤيدين له في الحركة الوطنية . فاجتمع من  
هؤلاء ومن النواب الذين نفاهم الانجليز الى مالطة ومن  
النواب المنتخبين فى الاناضول ثلثمائة وخمسون نائبا هم قوام  
الحكومة الكمالية وهم أصحاب السلطان الاعلى فى التشريع  
والتنفيذ وادارة اعمال الحكومة كافة، فالأمة هى صاحبة السيادة  
الكاملة والمجلس الوطنى الكبير هو ممثل الأمة وهو الذى يوكل

عنه الوزراء والولاية بل هو الذي انتدب مصطفى كمالا للقيادة  
وجدد لها فترة بعد فترة ، وكانت مدة المجلس سنتين في ابان  
الحرب لمتابعة الحوادث وتمثيل الامة فيه أثناء التطورات  
الحرية أصبح تمثيل . ثم استقرت الامور وتعديل الدستور في  
العشرين من ابريل سنة ١٩٢٤ فزيدت مدة المجلس الى أربع  
سنوات ونصت المادة السابعة على ان « المجلس يباشر سلطته  
التنفيذية بواسطة رئيس الجمهورية الذين ينتخبه المجلس وبواسطة  
الوزراء الذين يختارهم رئيس الجمهورية » ولكن ليس لهذا  
الرئيس ان يحل المجلس الوطني الكبير ولا أن يرفض القوانين  
التي اقرها النواب وايس من حقه أن يشترك في المناقشات  
وان كان يجوز له في حالات خاصة أن يحضر جلسات الوزراء  
ويجوز للمجلس ان يسقط الوزارة متى شاء

قالت الكاتبة الانجليزية جراس اليسون في كتابها  
الحديث « تركيا اليوم » <sup>(١)</sup> : « ان القدر قد ارتفع به الى  
أعلى ذروة في بلاده ولسكنك لا تلح عليه انه صاحب  
مطامع شخصية او خاضع لاية رغبة في المال او الاسرة

---

(1) Turkey to day

او المنصب، ولو تسنى بقاء السلطان لبقى على عرشه . فقد رجاه  
هو مرة ان يتقدم بنفسه ليتسلم أمانة الامور ، ولما اتى اليه  
الشعب الشاكر مقاليد السلطنة والخلافة فرفضها بثبات على اخلاص  
الشعب وجده في اقتراحه »

وقد جهر مصطفى كمال بامتناعه من سياسة احمد زوجو  
ملك البانيا الجديد وابى ان يعترف به لئلا يكون في اعترافه  
تشجيع للذين يستخدمون ثقة الأمة لمثل هذه الاغراض .  
فليس لأمة من الحقوق الدستورية مثل ماللأمة التركية في  
حكومة مصطفى كمال ، واذا أقدم هذا الرجل العظيم اقدام  
الجسور في اصلاح قومه فانما يفعل ذلك بشفاعة من حبههم اياه  
واعجابهم به ورغبتهم في ارضائه وتسهيل عمله ، وطوبى لأمة  
تجتمع لها حقوق الدستور ونخوة الاعجاب وترزقها العناية رئيسا  
تثق به ويثق هو بأنها جديرة بين الامم باعلى مقام

ومصطفى كمال بعدُ عالم في فنه مطلع واسع الاطلاع على  
سير القواد والعظماء ، خطيب فصيح وكاتب اديب وسائن  
موفق السياسة ومصلح بصير بدخائل النفوس ومواقع الاصلاح  
ورجل اجتماع مستظرف الكياسة وانسان تشرف به الانسانية  
ويعد في الدررة العليا بين الرجال العاملين

الى مثل هذه الزعامة تحتاج الامم . لان الامم لا تغلب  
الزعماء الا ليتهمضوا بها فوق ضعف الحرص والضرورة وفوق  
ضعف الشهوات الباطلة والعروض الزائلة ، ولو كان عمل  
الزعماء فيها أن يمتنعوا كبار الآمال ويوصوها بالحرص على  
الشهوات القريبة والعروض الميسرة لاستغنت عنهم أيما استغناء  
ولكان لها الكفاية فوق الكفاية من ذلك الجشع المركب في  
دخائل النفوس والذي ما وجدت القوانين والاخلاق  
والاديان والزعامات الا لانه محمود الزوال والخفاء وليس  
بمحمود البقاء والبقاء

## ايطاليا



موسليني يخطب

تقديم

كُتبت عن « الفاشزم » في أوروبا وأمريكا عشرات من الكتب ومئات من الرسائل والمقالات أكثرها لا يمكن التعويل عليه لما هو معلوم من سعة الدعة التي يقوم بها



الفاشيون في كل مكان وكثرة الاغراض التي تدور حول  
الدفاع عن هذا المذهب بين أصحاب أموال يحبون أن تشيع  
القوانين الصارمة في معاملة الصناع أو محافظين يكرهون  
الديمقراطية والاشتراكية أو خصوم سياسيين لخصومهم وسليبي  
يساعدونه للتكاثف بآبناء وطنه الآخرين . ويجب الحذر على  
الاخص مما يكتب عن الفاشية في بلاد الانجليز لان  
السياسة البريطانية تمالي . موسليني لأسباب متنوعة يتعلق  
بعضها بالثغام السرى على الشرق واوربا الشرقية — والقراء  
في مصر لا يذسون مسألة جفوب — ويرجع بعضها الى  
ما يأتى وهو :

( أولا ) ان موسليني كان داعية الحرب في صفوف  
الحلفاء حين وقف الساسة الايطاليون موقف الحياد  
أو المحايدة السلمية لدولتي اوربا الوسطى عملا بالاتفاق القديم .  
فمن مصلحة السياسة البريطانية أن تؤيده في ايطاليا وتخذل  
خصومه بكل ما تستطيع

( ثانيا ) ان موسليني انشق على الاشتراكيين وأفرط  
في محاربة الشيوعية وهي عدو لدود للسياسة البريطانية يهملها  
أن تؤلب عليه الانتصار

( ثالثا ) انه ينافس فرنسا في البحر الابيض فهو قرين موافق للسياسة البريطانية

( رابعا ) ان السياسة البريطانية احتاجت بعد الحرب العظمى الى رد فعل للمبادئ الولسنية والافكار العامة التي اطلقت آمال الشعوب ودفعت بها في وجهة الحرية والديمقراطية، فهي تجدد في الفاشيين حاجتها لكبح تلك الآمال ومحاربة تلك الافكار حيث يرونها أن تحاربها في البلاد الشرقية . ولا سيما وهي تستطيع أن تعمل ذلك دون أن تفصب الامة الانجليزية بل هي تعمله لتملق هذه الامة وتعتبر الحكم الديمقراطي مزية خاصة لها لا تشاركها فيها الامم الاوربية ولا شعوب الشرق من باب أولى

( خامسا ) ان في انجلترا حزبا من المحافظين الجامدين وبعض رجال الدين — لسان حاله صحيفة المورنينج بوست — يكره الديمقراطية كراهة شديدة ويدعو الى سياسة الدم والحديد لانها خير سياسة للامم قاطبة والامم المستعبدة منها على الخصوص . ويقول ان حركات الشعوب كانت دسيسة يهودية لتدمير اوربا وتقويض الحضارة المسيحية واضعاف سلطان الكنيسة الكبرى او يعتمد في هذا الكلام على حركات

ايطاليا نفسها لانها وجدت العضد الاكبر بين جماعات الماسون  
وكان اليهود فيها غير قليلين . وأشياع هذا الحزب هم الذين  
اكتتبوا بمبلغ من المال اشتروا به سيفنا في قراب ذهبي أهدوه  
الى القائد داير صاحب مذبحة امرتسار في الهند

فالذى يكتب عن الفاشية في الصحف الانجليزية وفي  
بعض الكتب مشوب باغراض كثيرة لا يسهل استخلاص  
الحقيقة من بينها ، وقد يخدع به القارىء اذا لم يتخذ لنفسه  
الحيطة فيبنى عليه حكما بعيداً عن الصواب . وكاتب هذه  
الرسالة قد عالج مصداق ذلك في نفسه من قراءاته السابقة  
واللاحقة في هذا الموضوع .

\*\*\*

### الفاشية والديمقراطية

بعد هذا التنبيه الذى لا بد منه نقول ان الفاشية هي  
المذهب الوحيد في بلاد الدكتاتورية الذى يدعى أنصاره أنهم  
يصدرون في حكومتهم عن مبادئ عامة تقابل مبادئ  
الديمقراطية ، وقد أعلنوا هذه المبادئ في مؤتمر عقده

في شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ وتتلخص في أساس واحد وهو « أن الامة ليست هي مجموعة الافراد الاحياء فحسب ولا هي آلة الاحزاب ولكنها بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التي لانهاية لها ولا يعد الافراد الا أجزاء عارضة منها، هي بعبارة أخرى جملة جميع العناصر المادية وغير المادية التي تنطوي عليها القومية »

وادراك الامة على هذا النحو ليس بالرأي الجديد ولكن الرأي الجديد فيه هو ما استخرجه « الفاشيون » من هذه الحقيقة وهو أن الحكومة هي كل شيء ولا يصح أن تتألف في الامة هيئة مجمعة خارجة عن السلطة الحاكمة حزبا كانت هذه الهيئة أو نقابة عمال أو جماعة تتولى العمل المصلحة العامة، وواضح أن هذه النتيجة الغريبة مناقضة لادراك الامة على النحو المتقدم لان القول بان الامة « بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التي لانهاية لها وأنها جملة العناصر المادية وغير المادية التي تنطوي عليها القومية » أخرى ألا يجعل متبادرها الحاضرة والمستقلة لعبة في أيدي بضعة أفراد يحكمونها في جيل واحد بغير مناقشة أو تعقيب، وقد شاع أن الفاشية عدو الشيوعية المبالغ في مطاردتها واستئصالها وهو صحيح من حيث الظواهر

والعناوين وصحيح مثله أن بعض طوائف الاشتراكيين تحارب الشيوعية كذه الحرب بل أشد منها نفقة وبغضاء ، ولكن الواقع أن « الفاشية » أخت الشيوعية في الجوهر والاساس وهو محو « الفرد » واستغراق حريته وحقوقه في سلطة الحكومة . فما جهر « كارل ماركس » لشيء جهده لاثبات هذه الفكرة التي يقوم عليها بناء الاشتراكية كانه ، فالمناقشة الفردية لا يصح بحال من الاحوال أن تقف في طريق الشيوع الاجماعي مادام أن الفرد عنصر عارض لا قيمة له في حوادث التاريخ ، وعلى هذا يجب أن تستولى الامة على كل شيء . ولا يستأثر الفرد بشيء . لا بيد أن الشيوعيين يقولون ذلك ولا يقطعون الامل على الفرد في المستقبل كما يقطعه عليه الفاشيون ، فهم يبنونه بالحرية التامة في توجيه حياته وتكامل خصائصه متى خفف عنه ضغط الفاقة وجهاد المعيشة بمنع الملك والاستثمار واعفاء المجتمع من حروب الطبقات . اما الفاشيون فلا يفتحون له باب هذا الامل ولا يبرح الفرد عند حكمهم مستغرقا في المجتمع الذي لا حق له ان فيه خارجا عن حق الحكومة الخالدة ! ومن ثم يبدو لنا موضع الخطر الدفين ويتبين لنا أن المسافة بين الشيوعية والفاشية ليست من البعد بحيث توهمنا الخصومة

الظاهرة والعداوة العنيفة . تلك الخصومة التي ينشب ما هو  
أعنف منها بين الاشتراكيين والاشتراكيين والتي قد نشب  
ما هو أعنف منها فعلا بين البلشفيين والمنشفيين

هل كان الفاشيون على هذه العقيدة منذ البداية ؟ لا . قال  
السنيور نيتي في رسالته التاريخية في المجلد الخامس والعشرين  
من تاريخ المؤرخين : « كان من مقاصد الفاشية في بدايتها  
انشاء الجمعية الايطالية الدستورية على أن تكون فرعا لجمعية  
الشعوب الدولية التي ترمي الى تغيير قواعد المجتمع سياسة  
واقتصادا والومول — بغير تدرج — الى تطور الحضارة  
واعلان الجمهورية الايطالية مع الحكم الذاتي للاقليم وسيادة  
الشعب تولى تنفيذها هيئات مختصة والغاء مجلس الشيوخ  
وكل هيئة مصطنعة تحد من اطلاق السيادة الشعبية ، والغاء  
الرتب المميزة للطبقات والغاء الجندية الاجبارية ونزع السلاح  
وانشاء معاهد شعبية كبيرة للتسليف الخ الخ مما جعل للفاشية  
بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ نزعة ثورية ونم على أصلها  
الاشتراكي . الا أن النزاع بينها وبين الاشتراكية — وكلاهما  
له أصل واحد — قد صبغها بالصبغة الوطنية ثم بالصبغة  
المحافظة خلافا لبدايتها الاولى . وقد ساعد على ذلك انتظام

كثير من جنود الحرب في صفوفها فلم يبق ذكر لمقاصدها  
الاولى »

كذلك نشأت الفاشية في بدايتها، ثم صارت في سنة ١٩٢١  
الى ما رأينا ! فلما جاء دور الحكم كانت نحية موسليني لمجلس  
الشيوخ كلمة طيبة وتحيته لمجلس النواب انذارا يشبه انذار  
كرويل للبرلمان الانجليزي في الالهجة والزراية ، وأصبح  
مفروضاً على كل فاشي أن يقسم بين الولاء للملك كما يفعل  
الجنود في الجيش

وليس هذا أول تحول في آراء موسليني أو تناقض بين  
مبادئه وعمله ، فانه كان ينكر الحرب عامة وكان أحد الذين  
قبض عليهم وحوكموا لاثارتهم الشعب والهياج في أيام الغارة  
الطرابلسية . ثم كان شديد المعارضة لاشتراك ايطاليا في الحرب  
فكتب في « افاتي » صحيفة الاشتراكيين بتاريخ ١٣ سبتمبر  
سنة ١٩١٤ يرد على صحيفة « الايديانسونالي » أي الفكرة  
الوطنية التي كانت تحث على دخول الحرب : « أه ! لقد  
ظهرتم أخيراً . انت الحرب تدبر لتعزيز جباه البيت المالك  
والجيش والحكومة . . . حسن ! ولكنكم لا تقولون لنا  
جديداً أيها السادة . فلهذه الاسباب عينها نحن لا نبغى حرباً .

لان الغاية التي تقصد اليها معكوسة على خط مستقيم ، نحن  
تقصد الى هدم جاء البيت المالك وجاء الجيش وجاء الحكومة ،  
وكتب في « افانتى » أيضاً يقول : « ان المعاونة على « مصر  
الحرب وتضييقها هي واجب ايطاليا المجيد الذي عليها أن تقوم  
به ما دام منع الحرب غير مستطاع ، وليس في وسعنا أن  
نكون خداماً ولا مماليين لالمانيا والنمسا » (١)

كتب موسليني ذلك لان الجانب الذي كان ينتظر ان تنحاز  
اليه ايطاليا هو جانب المانيا والنمسا على حسب الاتفاق القديم  
بين الدول الثلاث ، ولم يكن هناك محل للمعارضة في انحياز  
ايطاليا الى الحلفاء لانها لم ترتبط به ، بل يوجب عليها الانحياز  
اليهم . ومن هنا جاء قوله « ليس في وسعنا أن نكون خداماً  
ولا مماليين لالمانيا والنمسا » ولم يقل « ليس في وسعنا أن  
نكون خداماً لانجلترا وفرنسا » اذ أن شيئاً من ذلك لم يقع  
في الحساب . ولكن ما هي إلا أسابيع بعد شوب الحرب  
حتى كان موسليني يدعو الى التاهب للقتال ثم الى مشاركة  
الحلفاء واذا به ينشق على الاشتراكيين فينشئ - مع فقره -  
صحيفة « مستقلة لترويج هذه الدعوة ثم يتقدم الى الحرب

---

(١) كتاب رجل القدر لفتوريردى فيورى صديق موسليني



فيجرح فيها ويعنى بعد ذلك من القتال مواصلة الدعوة بالقلم  
واللسان .



موسلينى فى الحرب

( ٥٤ )

ولا جرم يستعجز موسليني كثيراً من هذا فإنه يتخذ  
 مكياڤلي اماماً وقائداً ويقول : « انني أريد أن أحفظ بالصلة  
 اللازمة بين مبدأ مكياڤلي وحياتي أنا كما عشنا وبين آرائه  
 وآرائني في الناس والحوادث وبين مزاوله ومزاولتي للحكومة <sup>(١)</sup> »  
 وهو ينظر الى مواطنه الآخر العظيم يوسف مانسبني نظرة  
 هازئة وبسميه القديس يوسف أو قديس جنوه على سبيل  
 السخرية . وما كان مانسبني في الحق الا قديساً كريماً من  
 قديسي الانسانية ومثلاً فاضلاً في الاخلاص والثبات والفداء  
 ولو أجاب الملك الوزارة الى اعلان الاحكام العرفية  
 حين أراد الفاشيون إجبارها على الاستقالة غيرت الاحوال  
 في إيطاليا وجاز ألا يظفر الفاشيون بالحكم كما ظفروا به  
 الآن . ولكن الملك لم يعلن الاحكام العرفية لان الجيش كان  
 يعطف على الفاشية العدو الاشرار كيين الذين كانوا يستخفون  
 بالمسكينة وافرطوا في ذلك بعد خروج إيطاليا من الحرب  
 العظمى بغير عوض يذكر ، ولان الفاشية كانت قد أدت كل  
 ما عليها الملك من الطاعة والولاء وهجر مبادئها الاولى التي  
 كانت تعوقها عن ولاية الحكومة .

---

(١) عدد اكتوبر ١٩٢٤ من « فورتنيتي ريفيو »

وبعد فهل كان للفاشية موجب ؟ وهل كانت هي العلاج الوحيد لما كانت عليه ايطاليا في تلك الايام ؟

اما الفاشيون فيقولون بالبداية نعم ويتعللون لذلك بكثرة الاضراب والاضطراب في الشؤون الايطالية بعد الحرب العظمى . ويقول توماسو سيلافي احد كتاب موسليني في الرد الرسمي الذي رد به على مقال ولز الكاتب الانجليزي المعروف : « في سنة ١٩١٩ لم تعد لايطاليا مسحة البلاد المتمدنة . فقد اجتراف البغض الجماهير واستشارتهم فئة من المهجين بغير ضير فاحتسوا لشر ضروب العدوان واصبح مشايخ الحرب الوقرون يهانون ويضربون والمحاصيل تحرق في الحقول وترك الماشية تموت وكثرت حوادث الاعداء على ارواح اصحاب الارض ووكلائهم الامناء ومديري المصانع الذين حاولوا أن يصدوا العمال الشيوعيين عن التخريب . وبلغت الاضرابات لاسباب اقتصادية بحت في تلك السنة ١٦٦٣ اضرابا اشترك فيها ٤٣٣.٤٩.١٠ مضربا وتعطل في أثنائها ٩١٧.٨٨٧.١٨ يوما من أيام العمل . وتوقفت — لاسباب سياسية — حركة الحياة في شبه الجزيرة كلها وشلت الاعمال العامة والسكك الحديدية والترامات والبريد والتلغراف

والتليفون وظلت البواخر بلا حراك في الموانيء . وحدث في  
أحوال كثيرة أن قُصر توزيع الخبز على أعضاء الجماعات  
الثورية وبات وجود الشرطي في القطار كافياً لوقفه تَوّاً ولو  
اتفق ذلك في العراق فلا يسير حتى يُطرد الشرطي الذي يعد  
مجرد حضوره استفزازاً . فتعاضم سخط الإطاليين الصالحين  
والشمئزازهم ولا سيما المشايخ الأجلاء والطائفة الناشئة بين  
المستنيرين وأهل الجد من العمال وكان استيائهم من الحكومة  
التي عجزت عن معالجة الحالة على أشده « (١)

هذا مجمل الأسباب الموجبة لقيام الفاشية في رأي ذلك  
الكاتب الذي هو أحد أعوان بطلها ورحلة أقلامه . وقد أتى  
فتوريودي فيوري صديق موسليني على أسباب كهذه في  
كتابه الحديث « رجل القدر » مع بعض التفصيل وطابقها  
كتاب آخرون معدون في أوروبا وأمريكا لنشر الدعوة وكلهم  
يقولون إن الفاشية قامت لتدفع القوة بالقوة وترد الثورة  
بالثورة وتريح الأمة من تلك الفوضى الطارئة التي عجزت عن  
مكافحتها الحكومة

أما خصوم الفاشية فيقولون إن أخبار الفوضى الإيطالية

---

(١) عدد مايو سنة ١٩٢٢ من مجلة التاريخ السائر

كانت اشاعات مبالغاً فيها جداً في الصحف الاجنبية . بانغ  
فيها العاشيون التسويغ علمهم ووافقت هلع القوم في اوربا  
يومئذ من خطر الشيوعية فوكت عندهم ايضاً موقع المبالغة  
والتهويل . والحقيقة أن الايطاليين ما كانوا قط في تاريخهم  
جادين في الثورة على النظام الاجتماعى ولا كان منظوراً لتلك  
القلقل التى أعقبت الحرب الا أن نهذاً بعد التجربة الفاشلة  
وأن يقام عنها أصحابها عن اقتناع يدوم أثره ويفتح علاجه  
وليس كعلاج العدوان والعنف الذى يعزى بالمقاومة  
ويضرى بالكراهية ويأتى في روع المقموعين المضطهدين أنهم  
غلبوا قهراً الى أن تداح لهم مع اودة الكرة واستئناف التجربة .  
ويكفى ان تكون في ايطاليا طبقات كثيرة  
تغضبها الاشتراكية كما يقول الكاتب الفاشى ليدل ذلك  
على أن الخطر عارض قريب الغور وليس بعيد القرار  
في طبيعة الامة بل يكفي ان يكون في البلاد الحزب  
الكاثوليكي — وهو يضم اليه سواد الفلاحين — والاحزاب  
الاخرى التي تؤمن بالتطور ولا تؤمن بالثورة ليكون ذلك  
عاصماً من عموم الفتنة ودوام الفوضى . وقد عرف العمال  
خطأهم بعد الاستيلاء على المصانع فتخلوا عنها بانفسهم وثابوا

الى العمل طائعين في سنة ١٩٢٠ ، وسهلت الحكومة لقلاة الشيوعيين أن يهجوا الى روسيا غير معارضين ليشهدوا بأعينهم حقيقة الحال فقفلوا من رحلتهم وهم شاكون مترددون بعد الايمان الاعمى والرغبة الجامحة في تحقيق أحلام الثورة الاجتماعية وتطبيق مبادئها النظرية... » ودع عنك أن ايطاليا ليست بالبيئة الملائمة للثورة وان الثوار المنطوريين لا طاقة لهم بأكثر من التحدث ببركات الشيوعية ولا يعلم زعيم من زعمائهم بدخائل التدابير الروسية . فليس في ايطاليا أناس لهم كفاءة الفهم والقدرة الفنية اللازمة للثورة الناجمة غير اتباع توراني الملقب بابي الاشتراكية الإيطالية وهو رجل قد ذاب ثلاثين سنة ولأعلى على التحذير من العنف والثورة وعمل مافى ومعه بعد الحرب لكبح جماح المتطرفين . وقد ظهرت استحالة القيام بأية ثورة جديدة في ايطاليا ظهوراً لا يقبل المراء في خريف سنة ١٩٢٠ حين تمنى العمال عن المصانع ورجعوا الى أعمالهم مؤمنين بهجزهم عن ادارة دولاب الصناعة بغير المال والخبرة الفنية . وقد أذن لهم جيوليتي بعد نظره الساخر أن يجربوا هذه التجربة العظيمة مؤثراً إياهم على أقصائهم بحمد السيف والاقبال على مجازفة الحرب الاهلية:

وخضرت الاحزاب الثائرة ضربة أخرى حين وافق أتباع  
توراتي على اقتراحه الانفصال التام من أنصار الاشتراكية  
المسكوفة المعروفين بالمكسمليين وتقرر ذلك في مؤتمر  
الاشتراكيين في شهر يناير سنة ١٩٢١ . . . . على ان المةذين  
الحقيقيين لا يطالبوا هم بل ريب الشعب نفسه بما يادر من العودة  
الى العمل منذ تبدد السراب الرسمى ورجع وفد الاشتراكيين  
الاطاليين من رحلة الاستطلاع والمعاينة غير مزودين بوسائل  
القمح من عند الزميل لئين . ورهان محسوس على نشاط  
الشعب وعلى أن الحكومة لم تكن تلك الحكومة العاجزة التي  
يصورونها أن الدين الاهلي — وكان مقداره ثلاثة وعشرين  
ملياراً بعد الحرب — قد هبط الى ثلاثة مليارات قل أن  
يتولى السنيور موسليفي الوزارة<sup>١)</sup>

ولقد أطنب الفاشيون في منافع حكومتهم ونسبوا اليها  
كل فضل في احياء الصناعة الوطنية وروجوا دعوتهم في  
أوربا وفي مصر فقرأنا لبعض كتابنا كلاماً يريدون منه أن  
يفهم الناس أن الفاشية هي التي استخدمت قوة ساقط الماء

---

(١) بقلم لينا وأرفيلد في عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن مجلة

الدرر تيتلي

وأصلحت الزراعة والصناعة، وهو زعم باطل مموه والاحصاءات الرسمية تنبئ عن بطلانه وتدل على أن الصناعة الإيطالية في جلتها ولدت ونمت وقطعت شوطها الأبعد في عهد الديمقراطية أو في عهد الحكومة الشعبية التي يسخر منها مومسليقي وبطاناته ومريدوه . ففي الاحصاء الرسمي الذي كتب باسم البحارة الإيطاليين وأهدى الى زملائهم في الاسطول الأمريكي بيان واف عن تطور الصناعة نقله هنا بحرفه وهذه ترجمته « في سنة ١٨٧١ استعملت إيطاليا نحو ٨٠٠.٠٠٠ طن من الفحم فزاد ما استعملته في سنة ١٩١٤ على عشرة ملايين لا يدخل في حسابها الترقى العظيم في استخدام القوة المائية التي يقدر ما استخدم منها بقوة تسعمائة ألف حصان يدار بها لا أقل من سبعة آلاف عمل . وكان العمال الصناعيون في السنة الاولى بعد سنة ١٨٧٠ أقل من ثلثمائة ألف فتماربوا في السنة السابقة للحرب مليوني رجل . . . أما من حيث الانتاج فهناك صناعتان تفوقتا على الصناعات الأخرى وهما صناعة التعدين وقد ارتقت من ستة وثلاثين مليون ليرة في سنة ١٨٧١ الى نصف مليار في سنة ١٩١١ ، وصناعة الكيمايات التي أنتجت في سنة ١٩١٣ أكثر من مائه وأربعين مليون ليرة وكانت



في حكم المدومة في سنة ١٨٧١ ، وتستحق صناعة النسيج  
المنفعتها خاصة فان ايطاليا قد اتمت قبل الحرب خمسة آلاف طن  
أرسل جزء منها خاما الى الخارج ونسج جزء كبير في الانوال  
الوطنية التي يبلغ عددها نحو عشرين ألفا نصفها على التقريب  
ميكانيكي . . . . . ويشغل نحو مائتي ألف عامل بصناعة القطن  
الذي لا يزرع الا بمقدار قليل في صقلية لحرارة حوها والذي  
يستورد منه نحو مائتي ألف طن من امريكا تغزل وتنسج في  
ايطاليا على أنوال تبلغ ١٣٠.٠٠٠ معظمها ميكانيكي كما ظهر  
من احصاء سنة ١٩١٢ ، والصناعة الصوفية التي اشتهرت بها  
ايطاليا في القرون الوسطى قد سرت فيها روح حياة جديدة  
فكان لها في سنة ١٩١٣ خمسة عشر ألف نول معظمها ميكانيكي  
واشتغل بها نحو خمسين ألف عامل . . . . . ويجب ألا ننسى  
في صدد المنسوجات صناعات القنب والكتان والجوت لان  
ايطاليا في مقدمة الامم المنتجة للقنب وهي تصدر جزءا كبيرا  
منه خاما وان كانت تستورد كل الجوت على وجه التقريب  
من الخارج. وقد بلغ عدد المشتغلين بالغزل والنسيج في هذه  
الصناعات نحو أربعة وأربعين ألف عامل في سنة ١٩١٧ ويقدر  
عدد المشتغلين بصناعات النسيج كلها بنصف مليون ومقدار

المال الموظف فيها بنصف مليار ليرة . وصناعات المعادن والآلات لا تقل في القيمة ولا في التعاور عن المذسوجات.... فقد بلغ ما انتجته ايطاليا فيها قبيل الحرب مليون طن من الصلب أي عشرة أمثال نتاجها في سنة ١٩١٠ ، ويضاف إلى ذلك تلك الاعمال الكبيرة التي أسست لاجراج أصناف خاصة من الصلب تضارع أحسن مثيلاتها في بلاد العالم ، وأنشئت في ليجوريا وفي ترني باومبريا وعلى مقربة من نابلي مؤسسات رائجة تصنع جميع أصناف الآلات للسفن الحربية وتستخدم مائة وخمسين ألف عامل زاد عددهم الآن زيادة كبيرة فأضيف اليهم مائتان وخمسون ألفاً يعملون في الصناعات الميكانيكية ومنها صناعة السيارات . وقد كانت قيمة ما صدر من دواليب السيارات في سنة ١٩٠٧ مائتي ألف ليرة فوصلت بعد خمس سنوات إلى ٥٢ مليوناً لا يدخل في حسابها ما يشتري داخل البلاد . وهناك أعمال النقل الكهربائي التي تنقل الفحم من سافونا إلى قمة جبال « الابنين » وخط الكهرباء على سلك جبال سويس ومميلون وجيوفى وكابا من مبدعات المثابة والعقريّة الايطاليتين ومما يبشر بالتقدم المنتظر في صناعة ايطاليا ريثما يتيسر بعد الحرب المال والعمال ،

أما الصناعات التي أنتجت عشرة ملايين قنطار من السماد  
الكيمي وخمسين ألف طن من الكربون الممعدن ونحو عشرة  
ملايين طن من محصولات أخرى فهي تكاد تكون مخلوقة  
خلة ما من حيث لم يكن لها وجود . وكذلك صناعات  
الاطعمة وبخاصة السكر والجلود والجلين والمحفوظات قد  
خطت كلها خطوات محسوسة في خلال العشرين السنة  
الاخيرة »

ويقول السنيور نيتي في رسالة نشرت في المجلد الخامس  
والعشرين من تاريخ اؤرخين : « تستطيع ايطاليا أن تزيد  
قوتها المائية الي خمسة أضعافها وأن تنشئ في سنوات قليلة  
مصانع تعطيها تسعة ملايين أو عشرة ملايين « كيلوات » ...  
والذي يعنى ايطاليا بصنة خاصة هو توزيع مائها لانها محاطة  
في الشمال بسلسلة الجبال الالية وتمخلها على طولها سلسلة  
الابنين ، وهي لاحاطة البحر بها من جميع الجوانب ما عدا  
الشمال كثيرة مساقط الماء في مساحة صغيرة ، وفضلا عن هذا  
بينما تكون أنهارها الشمالية على أعلاها صيفاً لذوبان الثلج  
والجليد في جبال الالب تكون أنهار الابنين على أعلاها في  
الشتاء . فبناء الخزانات التي تسهل اقائتها على طول شبه

الجزيرة يساعد على الارتفاع بقوة الماء وعلى تنظيم استعمالها  
في الصناعة وفي تسيير القطر الكهربائية »

ولم نذكر السفن ولا خطوط الملاحة ولا المصنوعات  
الكثيرة التي ابتدعتها إيطاليا الحرة في عهد حكوماتها الشعبية،  
لأن شرحها يطول في غير جدوى . أما الزراعة فاحصاء  
البحارة الذي أشرنا إليه آنفا يقول انه « من سنة ١٨٦٢ الى  
سنة ١٩٠٦ مُهد للزراعة ما يقرب من ستة ملايين هكتار  
كانت مهجورة قبل ذلك وتضاعفت هذه المساحة تقريبا في  
العشر السنوات الاخيرة . . . وقد أنشئت وسائل فعالة في  
يوجليا التي يقل فيها الماء لجلبه اليها خلال قمم الجبال العالية . . .  
ويضاف الى هذه الاعمال الجليلة التي ستمتد وتكبر بعد  
الحرب اصلاح أساليب الزراعة باستعمال الادوات الميكانيكية  
في جميع الاقاليم بفضل المدارس العديدة والارشادات النافعة  
والنقابات الزراعية . . . فالمحصولات التي لم تتجاوز قيمتها  
مليارين من الليرات في سنة ١٨٦٠ قد أصبحت اليوم ثمانية  
مليارات ويوشك أن تبلغ العشرة في زمن قريب . وسنت  
القوانين الضرورية لتجديد غرس الغابات في الجبال التي جنت  
عليها شدة الطمع في الربح فحرمتها الاشجار »

هذا ما صنعته الديمقراطية في بلاد كإيطاليا لا حديد فيها  
ولا فحم إلا النزر القليل ، وليس من السهل اختراق جبالها  
بالمواصلات البخارية ولا من المتيسر انتاج الخامات اللازمة  
للصناعة في أرضها . معجزة خارقة صنعتها الديمقراطية في  
جيل واحد من إيطاليا المنككة المتنازع عليها بين البابوية  
ودول أربع تحكمها لغير مصلحة أهلها . ولا ننس صعوباتها  
الجغرافية التي جعلت توزيع الخصوبة والأعمال الصناعية فيها  
مضطرب التناسب بين الشمال والجنوب ، ولا ننس أنها كانت  
إلى زمن قريب عدة ممالك لا وحدة بينها في السياسة ولا في  
الإدارة ولا في المصلحة ولا في الأحوال الاجتماعية ، ولا ننس  
تزايد سكانها من سبعة وعشرين مليوناً عند استقلالها إلى  
أربعين مليوناً في هذه الأيام ، ولا ننس مع تزايد السكان  
الاضطرار إلى الهجرة المتوالية حتى ناهز عدد الإيطاليين في الخارج  
سبعة ملايين وأحصى المهاجرون في السنوات الخمس السابقة  
للحرب بأكثر من مليونين ونصف مليون ، ولا ننس غير  
ذلك من العوامل المربكة والمؤثرات المشتبكة التي تحيط بأمة  
تنتقل هذا الانتقال وتعالج هذه المتناقضات . فكل ما في

ايطاليا من تلك الخيرات هو ثمرة الديمقراطية وعلى أساسه  
يقوم كل أمل في مستقبل الطليان



موسلينى الاشتراكي

وما يقال عن الدعوى التي يدعيها الفاشيون في مسألة الصناعة  
يقال عن دعواهم في مسألة البطالة . فترتبات الموظفين تنقص  
فترة بعد فترة لمداواة المبرانية والبطالة تزداد يوما بعد يوم  
والاحصاء الذي قدمته الحكومة الفاشية لعصبة الامم

يقدر عدد العاطلين في ديسمبر سنة ١٩١٦ بـ ٧٠٩٠٠٠٠ ١٩١٦ يقابلهم  
في فرنسا ١٧٨٠٠٠٠ وهي لا تعالج معضلة البطالة بغير الوسائل  
الدستورية ولا تلجأ الى القمع والارهاب كما يلجأ الفاشيون .  
أما الآن فربما كان عدد العاطلين ضعف ما كان عليه قبل عامين ،  
وقد حرم على الصحف تحريماً باتاً ان تشير الى مسألة البطالة  
وفرض على كل عامل ان يشترك في نقابات الحكومة وان  
يبرز شهادة بذلك للمصنع الذي يعمل فيه والا حرم على  
المصنع قبوله ، وزيدت ساعات العمل ونقصت الاجور وصار  
الاشتغال في المصانع ضرباً من العسكرية الاجبارية لا حيلة فيه  
للعامل ولا منفذ له الى الشكوى . فهذه هي العلاجات الفاشية  
لمعضلة البطالة وهي علاجات طيب يستر الاعراض ويكمّم  
المريض ويؤمن انه استأصل الداء

وقل مثل ذلك في مسألة الديون وهي مسألة لم يبق لاسامع  
تكتّم المصادر الفاشية الا أن نرجع فيها الى مقال السنيو نيتي  
الذي يتكلم بالارقام في هذا الموضوع . قال « ان الحالة الصناعية  
وحالة الديون قد ساءت في عهد الفاشية وان كانت صحفهم  
تردد كل يوم ان الطوائع تبشر بالتحسين ولعل بعض الفاشيين  
لجأهم بصدقون ما يقولون . فهناك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣١ ليرة

من قراطيس الخزانة تستحق السداد في أوقات مختلفة حولها  
الحكومة الى دين موحد بخسارة كبيرة لاصحابها وللجمهور  
والمصارف . ولما كانت الحكومة تحتاج الى المال ولا يمكنها  
الرجوع الى قراطيس الخزانة بعد التقصير في السداد فقد  
عمدت الى دين موحد جديد . وكانت خطتها في هذا الدين  
من أهزل المهازل في تاريخ المعاملات المالية لانها اضطرت  
الجمهور الى ان يشترى بسعر ٨٧ر٥ قرضا موحداً كان يمكنه  
شراؤه في سوق المصارف بأقل من ثمانين ! فاخذت أسعار  
الاسواق وتهدد رجال المصارف بالموت وأذيع بصفة رسمية  
ان أسماء البائعين ستُنشر . . . وكانت هذه التجربة كما يقول  
الاقدمون تجربة الصليب التي كشفت عما في نفوس الجمهور  
الاطالي من قلة الثقة بهذه التصرفات . فقد اتخذت كل وسيلة  
لارغام الجمهور على الاكتتاب وأكره جميع التجار على اعطاء  
ضمان من قراطيس الخزانة وأمر الموظفون وعمال السكك  
الحديدية بل أمر الصناع بشراء أوراق القرض الجديد . . .  
ولكن أي فشل ! فان الحكومة لم تجمع بعد كل هذا الاكراه  
والارغام الا ثلاثة مليارات ! قارن هذا بالقرض الذي عتد  
بعد كارثة « كابوتو » العسكرية في أشد الظروف حرجاً



وجُمع فيه ستة مليارات يوم كانت قيمة الدولار ٢٣٤ ليرات .  
وقد جُمع في القرض التالي الذي عقد لمعالجة تضخم العملة  
٢١ ملياراً بذلها الناس أحراراً غير مكرهين ولا مأمورين .  
فالجمهور الايطالي المستنزف اليوم يضرر أولاً الظن بالحكومة  
الفاشية، اذ الحكومة التي تسيطر على كل شيء لا تضمن شيئاً .  
ومن المستحيل على أي انسان ان يستطلع الحقيقة عن الميزانية  
الآن فأتى مع خبرتي الطويلة بالماليات الايطالية لا أقدر على  
فهمها . فهي مخوفة بأوامر خفية كالامر الذي صدر في ٥ يونية  
سنة ١٩٣٦ لاجتاد ميزانية مصطنعة ولم يدون لنا لا المصروفات  
المسكوبة الحقيقية ولا بيان الحالة المالية الصحيحة «<sup>(١)</sup>

مع هذه الاساليب الغريبة بل مع شعار الفاشيين الذي  
يعلنونه وينادون به وهو ان « الأمة قاطبة لفاشية قاطبة  
Tutte il paese a tutte il fascismo لا يجوز  
لاحد ان يتلقى بالتسليم كل ما يذاع من المصادر الفاشية عن  
هذه الامور كما أننا نقف موقف الحيدة فلا نتلقى كل ما يقوله  
خصومها بالتسليم

علي أن الامر الذي يجب أن نلاحظه هنا هو أن الفاشية

(١) عدد أغسطس سنة ١٩٢٢ من مجلة التاريخ السائر

لا تريد الآن أن تقاس بمقياس التعحوطات الموقوفة التي تلجئ إليها الطواريء والضرورات كما قد تلجئ إلى الأحكام العرفية المحسوب حسابها في كل حكومة ديمقراطية ، ولكنها تريد أن تجعل نفسها مذهباً في الحكم يقابل مذهب الديمقراطية الحرة ويحل في محلها . فعلى هذا الاعتبار لا تكون فوائدها — على فرض صحتها — شيئاً يقام له وزن في جانب أضرارها أو في جانب النسكسة التي تُعفى على كل ما كسبته الأمم من تجارب العصور المديدة ومحن المظالم والثورات . فلم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الإنسانية في ألوف السنين من تقرير حرية الفرد وإطلاق الحياة البريئة بين أرض الله وسماؤه بغير حد من إرادة إنسان آخر يدعى لنفسه عليها السلطان والرقابة والامثال لفكره وهواه . لم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الإنسانية بل لا يصح أن يقال أنها كسبت شيئاً قط إن كان هذا المكسب الجليل عرضة لرجعة والنزاع ، ولم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الأمم من تبديل الحكم القديم الذي كان يضطرها إلى عمل عنيف كلما اضطرت إلى تغيير حكومة ، والذي كان الحكم فيه لا يسقطون إلا إذا أوقعوا بآمتهم قصارى الشر الذي يطيقه صبر الإنسان حتى ليؤثر خراب الثورات على أحوال المزيد

منه ، والذي كانت الامم فيه كأنما تعيش في ميدان حرب يتعاوره بالارهاب كل فاتح جديد في كل دولة جديدة . كلا لم يكن عبثا هذا الذي كسبته الانسانية من ضروب المحن في طوال العصور . فلو ان الفاشية حكمت كما تحكم الاحزاب الغالبة في الامم الديمقراطية لما كان عليها غبار ولو جب لها الشكر على ما منعت من ضرر وجلبت من خير ، ولكنها أبت الا ان تستأصل كل حزب غيرها بقوة السلاح والارهاب ، فهي ديمقراطية ناقصة مشوهة أو هي استبداد ناقص مشوه لانها ليست من الديمقراطيات وليست من الاستبدادات القديمة . وحسبك ان تعلم ان السنيور موسليني يتولى في الوقت الحاضر ست وزارات عدا رئاسة الوزارة لتعلم ان الفاشية نظام لا يمكن أن يقوم مقام الديمقراطية لانه محصور في فئة واحدة لا يجد رئيسها ستة رجال يطمئن الى كفاءتهم أو يعلمون الى اخلاصهم ، فهو يتولى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الحرية ووزارة البحرية ووزارة الطيران ووزارة النقابات ولا يعقل أن يفعل ذلك لو كانت له ثقة في رجال حزبه من حيث الكفاءة والاخلاص أو لو كانت الاعمال تسير في تلك الوزارات على خطة الدقة والنظام ، فالارهاب

وحده هو الذى يداري ما هنالك من الخلل والاجعاف  
والشكاوى والسيئات ، وما كانت حكومة من حكومات  
الاستبداد يعوزها مثل ذلك الارهاب الذى هو اصلح أداة  
للمدارة وان كان اسوأ أداة لعلاج العيوب

ولقد شعر موسليني بقرب الانتخابات التى ستجري  
فى سنة ١٩٢٩ فعلى طريقة الانتخاب للمرة الثالثة فى عهد  
وزارته وقرر ان تجري الانتخابات المقبلة على طريقة لامثيل  
لهما فى بلاد العالم . فالمجالس الوطنية ( وهى مجالس يعين  
أعضاؤها تعيينا ) ستختار تسعمائة اسم تعرضها على مجلس  
الفاشية الاعلى فيختار منها — أو من غيرها اذا شاء —  
اربعمائة اسم ويسأل الناخبين عنهم فلا يكون لهم الا أن يجيبوا  
بالموافقة على جميع الاسماء ، أو رفض جميع الاسماء ، فان جاءت  
الكثرة بالموافقة فذاك والا تجدد اختيار الاسماء مرة اخرى  
وتجدد سؤال الناخبين .... والوزارة باقية سواء اكان الجواب  
بالرفض ام بالقبول .. !

يقول خصوم الفاشيين إن هؤلاء لم يثبوا وثبتهم الى  
الحكم الا لانهم أنسوا أن الحركة الشيوعية تضمحل وتخمد  
ويوشك أن تدخل فى دور الاستقرار — فاشفقوا أن

تفلت من أيديهم حجة التوب وأن نضيع عليهم فرصة استغلال  
الخوف من الشيوعية في إيطاليا وفي خارجها فتألبوا مع أنصارهم  
على أحداث ذلك الحدث الخطير في الحياة الإيطالية . و يقول  
خصوم الفاشيين أن هؤلاء ما كانوا يفلحون في وثبهم لولا  
أنهم استفلوا — الى جانب الشيوعية — عاطفة الوطنية الثائرة  
في تلك الايام واتخذوا من مسألة فيومي . وتوسيع الحدود  
الإيطالية ذريعة لتأليب جميع الاحزاب ، والواقع أن خطر  
الشيوعية — سواء أكان عظيما كما يقول الفاشيون أم كان موهوما  
كما يقول خصومهم — لا يسوغ القضاء على النظام الديمقراطي  
الصحيح واستمرار الحكم عدة سنين على الاسلوب الذي يحكم به  
الفاشيون . فان هذا النظام لم يعجز عن مكافحة الخطر الشيوعي  
العظيم في ألمانيا وهي صريعة الحرب ولم يعجز عن مكافحته  
في فرنسا وهي أيضا صريعة الحرب بين المتصمرين . وكل حسنة  
للفاشية أو كل ضرورة لها تضر وتبديد اذا كانت لا تُنال  
الا بمثل ذلك الثمن الباهظ الثقيل ، فقد حرمت الحياة في إيطاليا  
على كل انسان لا يدين بمذهب الفاشية ولا ينتمي الى لجانه  
وتقابله ، وحظر على الجامعات أن تدرس فلسفة التاريخ والسياسة  
إلا على النمط الذي يرضاه الفاشيون وإلا كان نصيب

الاسانذة العزل والنفي والارهاق، والصحف محظور عليها أن  
تكتب الا مايروق الوزارة ومحظور على أصحابها أن يختاروا  
الكتاب إلا من ينتدبهم لها الفاشيون ، ورؤساء الفاشية هناك  
يصنعون ما بدا لهم غير عابئين بالعرف أو القانون . فمن أمثلة  
ذلك ما رواه روبرت سنكورت في مجلة التاريخ الساثر عن  
الجنرال بتشيرو وزوجته الامريكية وهي واقعة من عدة وقائع  
تجري على شريعهم الجديدة : شريعة القوة وقلة المبالاة . قال  
سنكورت وهو من غير خصوم الفاشية : « تزوج الجنرال  
بتشيرو من أمريكية وولدت له ابنا وقصت شعرها في باريس  
فحضرها الجنرال جواراً في بعض المطاعم العامة . ثم ذهبت الي  
إيطاليا في شهر يونيو سنة ١٩٢٤ فحاول أن يتزاع منها ومن  
وصيفتها الارلندية الطفل الذي حكم القضاء الفرنسي بتسليمه  
اليها . فلما أرادت الزوجة السفر من إيطاليا أصدر الجنرال  
أمره بضبط جواز سفرها فهربت الى سردينية اتركب منها  
البحر الى قورسيقة الفرنسية، ولكنه علم بذلك فتعقبها بطيارات  
الحكومة وردها الى روما هي والطفل والوصيفة . ثم أخذ  
الطفل وسجن الوصيعة في ثكنة وأمر الزوجة بترك البلاد  
الايطالية، فرفضت أن تطيع أمره ولاذت بالسفارة الانجليزية

فقطعت جبهة قول كل خطيب « وقس على هذا ما يمكن أن  
يستتبعه كل فاشي من الكبار أو الصغار الذين يلتقون هذه  
المبادئ في طفولتهم ويشبون على العنف وقلة المبالاة بالقوانين  
إلى غير ذلك مما تخشى عاقبته على السلم في إيطاليا وفي الأمم التي



الاطفال الفاشيون

تتصل بسياستها اذا اطردت الاحوال على هذا المنوال ، قال  
الاستاذ جاجيلو سلفادورى : « اتفق اوسليني — من  
المصادفة أو الدهاء — أن يقيم نفوذه على الذرية التي  
نشأت جامعة سريعة الانفعال متبذلة في سنوات الحرب أيام  
كان آباء الصبية في الخنادق وكانت أمهاتهم الجازعات  
مشتغلات بأعمال الرجال بعيدات من البيوت ، وكانت المدارس  
والمصانع فوضى وطواريء الحرب غذاؤهم كل يوم ولديهم قدوة  
مائلة من غارة دانمزيو على فيومي يتعلمون منها الاعتساف —  
فهؤلاء الصبية كانوا في مدارج الطفولة يوم نشأت الفاشية وفتحت  
لهم منفذاً لما ركب فيهم من القلق والجماع ، وجاء ، وسليني فأرضى  
فيهم ولع الطفولة بالمظاهر والغرائب وألبسهم القمصان الزرق  
على صدورهم مصور الجماع أو الشارات الرومانية على الجيوب .  
ان هذه الصرامة في خطط الفاشية وجنودها قد تدل على أي  
شيء إلا على الضبط والنظام ، فلو أن هناك ضبطاً ونظاماً على  
مايرام لما خفيت المؤامرة التي دبرت لاغتيال ملك البلاد ولما  
أفلت الجناة بعد انفاذ مؤامرتهم فلم يقف حراس الامن ولا  
المحققون لهم على أثر .



قال الكاتب الانجليزي الكبير ج. ه. ويلز. «حسب المرء أن يدرس قليلا من صور موسيليني التي بعثت في انحاء الارض ليدرك أنه محدث مصنوع وليس بأصيل مبتكر، فهذا الوجه المترج فيه الضعف والقوة هو وجه الممثل بجميع أوصافه، فهو دائب يحلق من وراء كساء. يتشبه فيه بالابطال الاقدمين وخوذة منتقاة بعينين خلوا من الفكر والذكاء. توحيان اليك معنى التهدي الفارغ كما كما يقول : حسن ! ماذا عسى أن تقول عني؟ اتى أنكره . ! هو وجه رجل مغرور أغلظ الغرور يجعل اجفال الخوف من أقل هسيس . وليس ما به خوف الجسد أو الخوف من القاتل الكامن في الظلام، ولكنه الخوف أقتل الخوف من الحق الذي يمشي في وضوح النهار . . . . . ألا قليذهب هؤلاء جميعا . ليذهب نيتي وامندولا وفورني وميسوري وماتيويني وسالفيني واستورزو وتوراني . ليذهب جميع هؤلاء الرجال الذين يرقبون وينقدون وينظرون . فماذا تراهم ينتظرون؟ ما من اسم من أسماء هؤلاء الرجال الذين ضربوا ونفوا أو قتلوا القتل الدنيء الا وهو اسم رجل خير

من هذا الممثل الذي يستأثر بالمرح اليوم في إيطاليا . وأكبر  
خطيئة تعد لواحد من هؤلاء هي قدرته على كشف الحجاب  
وانظرة المصممة المثالية . والحق أن موسليني لم يصنع شيئاً



موسليني في صباه

(٧٩)

لايطاليا وانه هو نفسه صنيعة من صنائها : صنيعة مشوهة  
مخدجة . فاذا سأل الايطاليون : ما العمل بغير موسليني ؟  
فالجواب : انكم تجدون غيره . فان هذا الذي يدرب اليوم  
وينظم باسم الفاشية كان موجوداً قبله وسبق موجوداً بعده .  
فاذا هو قضى نحبه فلن تعاني الفاشية أقل صعوبة في اخلافه



والدا موسليني

من موارد ايطاليا المخصصة بديل بضارعه في التمثيل والتمتعة  
الخطائية، وإنما صعوبتها أنها ربما وجدت خلفاء كثيرين بعده»  
وأيا كان مبلغ الصواب في تقدير وز لموسليني فالحقيقة  
التي لا مرء فيها هي أنك لا تقرأ لهذا الرجل كلاما يدل على  
فكر ثاقب أو درس حصيف أو اطلاع واسع . وهو في كلامه  
عن نفسه يزري بالدرس والاطلاع ويقول انه اطلع على كتب  
أشتات ولكنه لم يعول على غير كتاب واحد هو كتاب الحياة  
وعلى أستاذ واحد هو أستاذ الاختبار ، ويعجبه كتاب  
جوستاف لوبون عن أطوار الجماعات وهو الكتاب الوحيد  
الذي ذكر اسمه من بين قراءاته للآداب الالمانية والانجليزية  
والايطالية التي يتحدث بها في ترجمته المكتوبة بقله في مجلة  
بريطانيا الحديثة الظهور . علي أنك لا تنهين من كتاباته أثراً  
للدرس العميق حتى في أصول الاشتراكية التي كان يبشر بها  
ويتغنى في الدعوة اليها ، فهي عنده مذهب مزاج لا مذهب  
معرفة واختبار . ورثها عن أبيه وتلقاها في يته ووجد فيها  
منزعا لخليقة الهجوم والتحدي والظهور التي فطر عليها وعرف  
بها من صباه ، وهو يذكر أبيه ويصفه بالبطء والاخلاص  
ولكنه يخص أمه بأحسن اعجابه وحبه ويقول انه استفاد

من خلقها أجل الفوائد وأدرمها في حياته،<sup>(١)</sup> ونظرة إلى صورتها  
وصورته تريك انه قد أخذ منها الخلقة كما أخذ منها الاخلاق  
فجاء أشبه بها وأقرب اليها في ملامحه ومزاجه

كانت أمه معلمة في الزمن الذي كان التعليم فيه قليل المائدة  
وضيع المقام . وكان أوه حداً فقيراً يتشيع الى الاشتراكية  
والثورة فمماه بنيتو على اسم الثائر المكسيكي بنيتو جوريز  
المؤول عن اعدام الامبراطور مكسليان<sup>(٢)</sup> فهو اشتراكي  
المولد لا اشتراكي الرأي والعقيدة ، وما كانت العقيدة قط  
عند موسليني الا القالب الذي يفرغ فيه طبيعة المعجوم والغضب  
والظهور، فهي تأتي تالية ويأتي قبلها الغضب والعراك على حسب  
الدواعي والظروف، وما وقفت العقيدة قط في طريق موسليني  
ولا كانت هي صاحبة وحيه ومسدد خطاه. فموسليني الذي انحي  
على المسيحية وألقى عليها تبعة سقوط الدولة الرومانية يوم كان  
اشتراكياً غالياً يجهل الآفاق في البلاد السوفيتية هو موسليني  
الذي افتتح وزارته بالصلاة الجامعة يوم نجت غارته على  
عاصمة الايطالية ، رموسليني الذي أبح الحرب أشد الالباء

---

(١) راجع الاعداد الخمسة الاولى في مجلة بريطانيا الصادرة في شهر  
سبتمبر سنة ١٩٢٨ وما يليه (٢) كتاب رجل القدر لفتور يودي ليري

هو موسلينى الذي دعا اليها أشد الدعاء بعد ذلك بأسابيع  
معدودات ، وموسلينى الذي كان يصب النار على أصحاب  
الاموال هو موسلينى الذي أصبح يصب النار على العمال ،  
وهو في كل أولئك رجل يريد أن يهجم ويعارك وليأت سبب  
العراك حيث أتى فلا عبرة عنده بالاسباب وإنما العبرة بالواقع  
الراهن وما يشاء أن يقوله اليوم لا بما كان يقوله قبل أيام  
وحيثما نجد المتعة اعتلية الفكر الراجح والذكاء والالوعية في  
كتابات نيتى وأصحابه الذين ذكرهم رزلا تجد في كتابات موسلينى  
الاتطيل والتهويل والارعاد والابراق فأنت تفقده اذا بحثت  
عنه في مجالهم الواسع ولا تعرف مكانه الا اذا بحثت عنه في مجال  
الحركة والنشاط والمفاجآت ، فليس هو بالسائس المدبر ولكنه  
هو القامع المرعب الذي لا يبعد بنظره عما هو فيه ، وسكينة ايطاليا  
في الوقت الحاضر ليست بالآية النادرة ولا بالبرهان الصادق  
على حسن السياسة ومصلح الحكومة فان السكينة شاملة للروسياني  
عهد الشيوعيين وكانت شاملة لمصر في ابان الحرب العظمى فهبت  
بعدها الثورة بين ليلة ونهار ، فما كانت السكينة يوما بالبرهان  
الصادق على مصلح الحكومة أو رضى المحكومين أو صحة المبادئ  
التي تداربها الامور أو ملائمتها للحالة التي تكون فيها الامة .

وأما القدرة السياسية العبدانة هي أن تسود السكينة وتسود الحرية  
وتسود القوانين، ولهذا كانت ملكة الحكم قدرة خاصة في السياسة  
والزعماء. لا لأن الغرض الأكبر هو إبتغاء السكينة بأي ثمن وعلى  
أية حال، وهذا الذي اراده نيتي وجيوليتي وأصحابهم بالمصاهرة  
والانتظار أو شكوا أن يصلوا إليه على ما يقول العارفون .  
ان كان لموسليني فضل على إيطاليا فاتها لم تنعم بفضله لان  
الحكومات التي سبقته كانت تسلك مسلكه وتضطهد خصومها  
اضطهاده، كلا أو الالم لا بقي ،وسليني في إيطاليا أولا بقي في قيد  
الحياة، ولكن إيطاليا ظفرت بموسليني لان الحكومات التي  
سبقته كانت تطلق الحرية لأصحاب المذاهب والأفكار ينقحونها  
بالتجارب ويهتدون الى الرأي الامثل كما اهتدى موسليني من  
الشيوعية الى الوطنية ومن الفوضى الى النظام

ولقد احسن موسليني اغتنام الفرصة من سحق الايطاليين  
الشديد على الشيوعيين وموت عاطفتهم التومية واستخفافهم  
علائية بالنصر الذي كاف أمتهم ألوف الارواح وملايين  
الاموال واجترأهم في قوارع الطرق على الاعلام الوطنية  
وأرواح الشرف التي كان يلبسها الجنود الماثدون من ميدان  
القتال، وباعت الحماسة الوطنية أعلاها حين تحفزت الامة بقيادة

الشاعر دانزيو لرد المدن الايطالية التي بقيت في قبضة الدول  
المجاورة فقامت الفاشية في تلك الايام باسم روما الخالدة تعزي  
بشعارها وتنسبه بتحياتها وتترنم بانغامها، وطفق موسليني يرفع  
لا بناء وطنه ذلك المثل الاعلى ويسخر من الساسة الذين يغفلون  
عن حياة هذه العاطفة الكريمة ويشغلون الامم باحاديث المنافع  
والدراهم . يقول مؤرخه وزميله فتوريودي فيوري في الفصل  
الاخير من كتابه رجل القدر: « وبينما تنلوى روما الصيارفة تحت  
ضربات لومه وتقريعه يعيش هو في روما الماضي وروما المستقبل :  
يعيش في روما الخالدة التي لا تتبدل » ويقول في الفصل الثامن :  
« وعشا كان جيوليتي يوجه خطابه الى أخس غرائز الجماهير  
وأسفلها ، الى الخوف من الحرب والموت ، الى الرغبة في المنافع  
المادية . قالت روح ايطاليا التي كانت تنطق بلسان الشاعر  
والخطيب ابت كل مساومة وعقدت عزمها على النضال »

### الخلاصة

والخلاصة أن تاريخ ايطاليا الحديث هو تاريخ نجاح  
الديمقراطية وليس تاريخ الفشل والافلاس لحكومات الشعوب ،  
وأن ما يحدث في ايطاليا منذ بضع سنوات لا ينفي ارادة



الشعب وأما هو حالة تعرض لكل حكومة وبحسب حسابها  
في كل ديمقراطية ، أو هو كما قلنا ديمقراطية ناقصة مشوهة  
لأنها تعترف بإرادة الشعب ولا تعترف بحرية أفرادها كما  
يجري أحيانا في البلاد الخاضعة للأحكام العسكرية ، والفاشية  
لم تنكر إرادة الشعب ، لكنها استخدمت إرادة الكثرة  
الغالبة لإرهاق القلة الصغيرة

أما الذين يترشحون الفاشية في مصرفهم أخرى ألا تنفعهم  
في كثير ولا قليل ، اذ عليهم ان يذكروا ان الفاشية قوة وطنية  
وليست بقوة أجنبية وأنها قامت سخطا على المتساهلين  
للإجانب في المطالب القومية ولم تقم حبا للتساهل في تلك  
المطالب على الكره من أبناء البلاد ، وأنها تتغذى بحماسة  
الشباب ولا تتغذى بفضلات فتور الشيوخ ، وأنها تقود الشعب  
بالمثل الأعلى والنخوة النبيلة ولا تقوده بالزلف إلى أخس غرائز  
الجماهير ، وأنها لا تفصل في قضية الشعب الكبرى وآماله الباقية  
وأما تفصل في عروض تتولاها الوزارات ، وعليهم ان يذكروا  
غير ذلك أن الفاشية نشأت في بلاد كانت مقسمة إلى أربع  
ممالك وست أمارات ، وأنها نشأت في بلاد لا تزال مقسمة في  
أوضاعها الجغرافية إلى أقسام تتوزع فيها الصناعة والزراعة

توزعا يباعد التفاوت في الاحوال الاقتصادية بين جميع الاقاليم ،  
وأنها نشأت في بلاد يهجرها عشرات الالوف من ابنائها كل  
عام ، وأنها نشأت في بلاد تعطلت فيها المصانع فجأة بعد  
الحرب العظمي وقلت المكاسب وغلت الاسعار ، وأنها نشأت  
في بلاد هي مقر الرجعية الدينية التي تجدد الى اليوم  
لا مترجاع سلطانها المضاع ، وعليهم أن يسألوا انفسهم ماذا  
كانت تكون خواطر العمال والمعوذين في مصر بعد الحرب  
العظمي لولا الحماسة الوطنية التي استغرقت فيهم كل عاطفة  
وصرقتهم عن الشيوعية وحرب الطبقات ، والتي يحمدون بها اليوم  
ما استطاعوا لتركوا مكانها خلوا لوسواس المصلحة  
واغواء الدعاة !

## بسمارك

ظهرت الدكتاتورية — أو ما يسمونه الدكتاتورية —  
في أمم أخرى عبر تركيا وإيطاليا وإسبانيا وفي أصقاع أخرى  
غير شواطئ البحر الأبيض المتوسط . ظهرت في المجر وبولونيا  
ورومانيا ولكنها لم تتأصل في واحدة من هذه الأمم ولم تكن  
نظاما من أنظمة الحكم أو مذهباً من مذاهب السياسة، ويقال  
على الأجمال أنها حيث ظهرت كان ظهورها لقلة الديمقراطية  
لا لكثرتها وكانت تظهر في البلاد التي ابتليت بالتقسيم  
واختلاف الأجناس قبل الحرب العظمى وبعدها، فكانت من  
عقائل الحكم المطلق وبقايا فساد وسوء تصرف ولم تكن  
من جرائم الديمقراطية التي هي ترياق تلك الآفات

بدأ النزاع الحديث بين الديمقراطية والدكتاتورية (أو  
الاستبداد) في القرن الماضي يوم كان الإيمان بحكم المستبدين  
ضرباً من الدين وضرباً من الوطنية في وقت واحدة : ضرباً  
من الدين لأن المستبدين كانوا يرتفعون بدعواهم إلى مشيئة  
الله ويذكرون أفعالهم بشهادة القساوسة والاحبار ، وضرباً من  
الوطنية لأن مبادئ الحكم الديمقراطي كانت مبادئ الفرنسيين

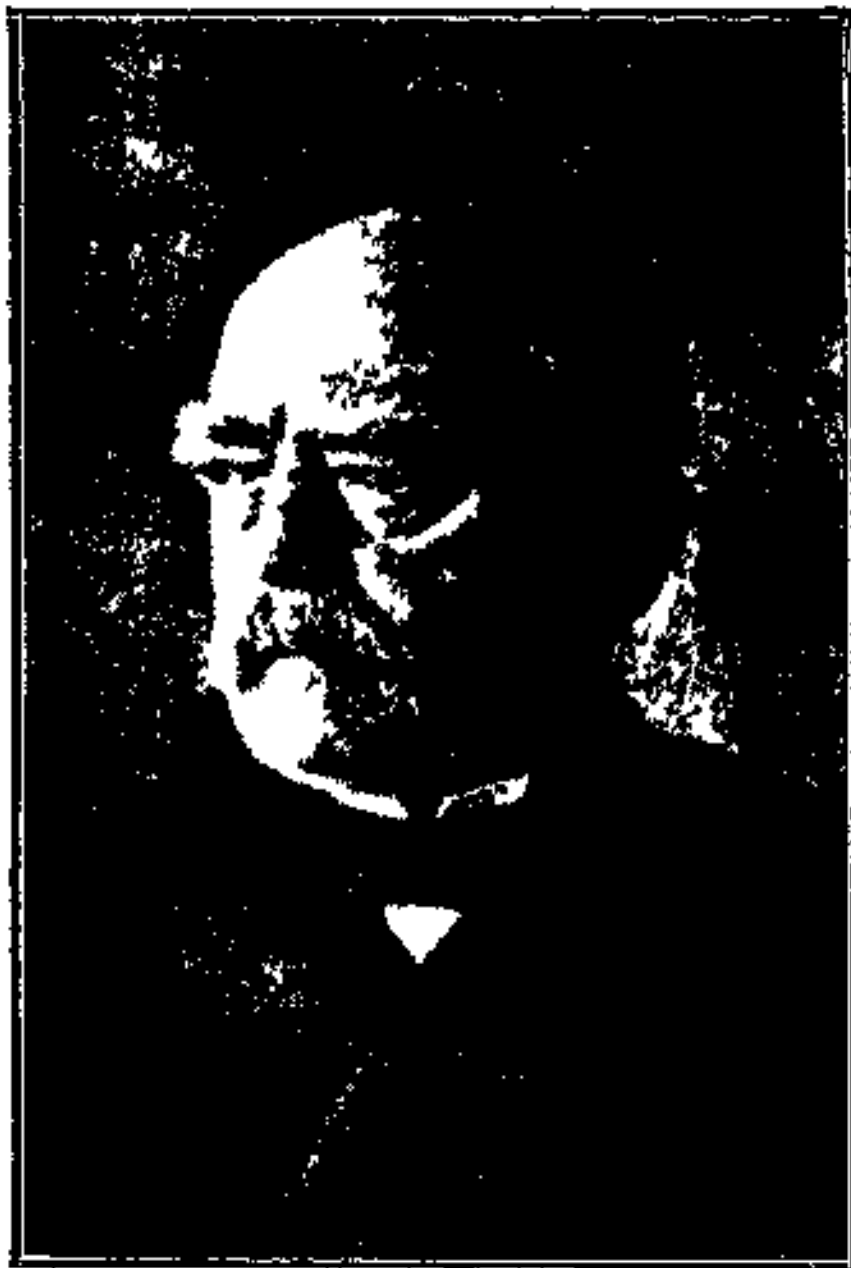
الغاليين وكانت محاربة فرنسا قرضاً قومياً على أعدائها المخلوعين،  
ومع هذا — أى مع مناصرة الدين والوطنية والعصادات  
والقوة — فشل الاستبداد وظفرت الديمقراطية وصار أكبر  
المستبدين في القرن الثامن عشر هم عبدة هذا النزاع الذي  
يضرب به المثل وتعرف منه العواقب . ولهذا أردنا أن



يسمارك في صباه

تتخذ هذه العبرة من تاريخ رجلين هما بغير خلاف أ كبر  
المستبدين في عصرهما ان لم يكونا أ كبرهم في جميع العصور .  
ولد أحدهما يوم أن دالت دولة الآخر وهما بسمارك  
ونابليون

كان بسمارك مستبداً بفطرته لأنه ولد في أسرة نبيلة من أسر  
الريف في الضياع البروسية ، فكان من طفولته معتداً بنسبه  
متعصبا لطبقته فخورا بأوضاع وطنه ، وكان مدار الخلاف  
بينه وبين الأحرار أنه يقيم وحدة المانيا على القوة والحرب  
وكانوا يريدون أن يقيموها على الحرية الشعبية والسلم ، وفي  
هذا الخلاف يطول الأخذ والرد واستعراض الحوادث  
والاسانيد ، ولكن الأمر الذي يتفق عليه الإجماع هو  
ان الحروب التي اقترحها بسمارك لتوحيد الممالك الالمانية قد  
أفردت المانيا بين الدول وجعلتها مخشية مخذورة لا يؤمن  
جانيها ولا يستبعد عليها أن تعتدى على أحد أو تنقض عهداً  
بينها وبين حليف ، ومصاب المانيا بهذه العقيدة التي ذاعت  
عنها وانتفع خصومها بترويجها هو المصاب الأكبر في الحرب  
العظمى وفي المساجلات السياسية التي سقتها وأفضت اليها



بشارك

(٩١)

وفي تاريخ بسمارك حادثة لها أوثق ارتباط بالحرب العظمى .  
 ومعتقداتها يتبين منها كيف يتغلب الشعور الشخصي على  
 سياسة المستبدين حتى في المسائل التي تتوقف عليها مصائر  
 الأمم وجلال الخطوب . تلك هي حادثة المحاكمة الروسية التي  
 قلبت أدوارها على حسب الانقلاب في الميول الشخصية بين  
 سياسة الروس وسياسة الألمان . فقد كان بسمارك نصيراً لمحاكمة  
 روسيا وكان متفقاً مع القيصر على تأييد السياسة الروسية في  
 مؤتمر برلين . ولكن جرشا كوف المندوب الروسي في المؤتمر  
 علم أن بسمارك يسعى لتعيين شوفالوف صديقه وزيرا للقيصر بدلا  
 منه (أى بدلا من جرشا كوف) وحصل على وعد بذلك في  
 مقابلة التأييد الذي اتفق عليه بسمارك مع القيصر . فلما اتصل هذا  
 النبأ بجرشا كوف تعدد الأقال من المطالب الروسية في المؤتمر  
 فتعذر على بسمارك أن يساعد روسيا لأنه كما قال لا يسعه أن  
 يطلب لها أكثر مما تطلب لنفسها . فانفض المؤتمر وروسيا  
 نائمة متدمرة واستطاع جرشا كوف أن يقنع مولاه بأن  
 بسمارك قد لعب به واخلف معه وعده ولم يساعده المساعدة  
 التي كان ينتظرها منه . فقال له مولاه : أذن تبقى أنت في  
 مركزك ...! وكان هذا هو القرض الذي عبث هذا الرجل

من أجله بمصالح بلاده في عالم السياسة الدولية . فلما خاب  
أمل بسمارك في تعيين صديقه شوفالوف انقلب على روسيا  
وحسن للامبراطور ولهم الاول أنت يعرض عنها وبخالف  
النمسا مناظرتها .... وراح يتمهل لذلك أعذارا ما كان يعبأ  
بها من قبل : كقوله ان روسيا همجية أو توتوقراطية والنمسا  
جرمانية على شيء من حكم الدستور ! مع أنه كان يبغض الدستور  
والامم الدستورية ! أو كقوله ان روسيا مستغنية عن المانيا  
ولكن النمسا محتاجة اليها ، أو كقوله ان مطامع روسيا كبيرة  
لا تطاق وان النمسا تقنع من حلفائها بالقليل ، فلم يوافقوه ولهم  
الاول على رأيه وتشبث بمعارضته على خلاف عادته . لماذا ؟  
لاسباب لعل أهمها صلة القرابة بين البلاطين الروسى والبروسى ...  
أو لعل المنافسة الشخصية بين فينا وبرلين اللتين تقاسمتا  
العظمة والظهور في أمم الجرمان هي أيضا سبب من أهم هذه  
الاسباب ، ثم انقضى هذا الدور وجاء ولهم الثاني واستحكم  
الشقاق بينه وبين بسمارك ووافق ذلك أو ان تجديد المعاهدة  
الروسية واضطر بسمارك الى الاستقالة قبل تجديد لها فاهملت  
المعاهدة وتغيرت وجهة السياسة الالمانية والسياسة الدولية  
تبعاً لذلك ... فلماذا هذا التغير ؟ لان ولهم الثاني اطلع على وثيقة



مصرية يصفه فيها قيصر الروسيا بالخرق والخيل ! ولان هولشتين  
 عدو بسمارك كان يومئذ هو صاحب القول الفصل في السياسة  
 الخارجية، وهكذا تنقلب مصالح الامم بين أهواء المستبدين حتى حين  
 يكون المستبد رجلا كبسمارك عظيم الوطنية عظيم الالب عظيم الدهاء  
 ومن العبر النواطق بالمغزى البعيد أن تسمع رأى وللم  
 الثاني في عواقب استبداد بسمارك ! وللم الثاني كما تعلم هو  
 خليفة بسمارك في الاستبداد على سياسة الالمان . فهو يعزو  
 هزيمة المانيا الى تقصير سياستها الخارجية ويعزو هذا التقصير  
 الى كراهة بسمارك للمستقلين من مرؤسيه وانفراده وحده  
 بتدبير كل شيء بغير مشاورة الوزراء والمرؤسين « فخلت  
 الوزارة والسفارات من الناشئة المدربة وامتلات بالذين  
 تعودوا الطاعة العمياء والعمل بوحى الرؤساء . فما كان مكتب  
 الشؤون الخارجية الا مكتبا خاصا للمستشار العظيم يجرى  
 فيه العمل بأرشاده وأمره . فلا تدريب ولا تخرج هناك  
 للقادرين المستقلين في الآراء ، بخلاف ما كان عليه مكتب  
 القيادة العامة برئاسة مواتكي حيث كان الضباط الحديثون  
 يتربون ويتدربون على التفكير الحر والعمل المستقل على  
 حسب الاصول المصححة ورعاية للتقاليد مع العناية بما تهدي

اليه المستحدثات ، فلم يكن في مكتب الشؤون الخارجية الا ادوات منفذة لرأي واحد لا يؤذن لها ان تطلع على دخائل الامور التي تعمل فيها ولا قدرة لها من أجل ذلك على الاستقلال بعمل ، فكان البرنسمة كالصخرة العظيمة في البطحاء اذا ترحرح من مكانه لم تكدرى فيه الا زواحف الديدان وميت الجذور » (١)

وأعجب من هذه العبرة أن يعود بسمارك بعد أن كافح الريشستاج جيلا كاملا فيقول وقد رأى عواقب فصل الشعب عن الحكومة وأوجس من المستقبل القريب : « ربما كانت خطي التي قت فيها بواجبي هي سبب خلو المانيا من عمود ققارها وكثرة طلاب المناصب وخدام الفرص فيها . . . فاجدر الامور بالاهتمام هر تقوية الريشستاج ولا سبيل الى ذلك الا بائتخاب النواب المستقلين . . . واذا دام الريشستاج على حالة الضعف الراهنة فالحق ان المستقبل لمظلم . . . واعتقادي أن الازمة كلما تأجلت كانت أدهى وأخطر . . . وربما خبا غيب الله لالمانيا عصر ذبول آخر يتلوه عصر مجد جديد — ذلك ولا ريب سوف يكون على أساس الحكومة الجمهورية (٢)

(١) مذكرات ولله الله في من سنة ١٨٧٨ الى سنة ١٩١٨

(٢) صفحة ٦٣٠ من حيا ، بسمارك لاميل لدفع

# نابليون بونابرت



الامبراطور نابليون الاول

( ٩٦ )

تعبت فرنسا من الثورات والفتن والحروب وشعرت  
باعدائها يناوئونها ويترصدون بها فسهل عليها أن تقاد لنابليون  
الذي عودها النصر وحسن البلا.

وشغلها نابليون بالمجد والاعجاب وأحاديث الاخطار  
والجهاد فنسيت الحرية قليلا ولكنها لم تنسها طويلا ، فرأى آخر  
الامر أنه لا بد له طوعا أو كرها من الديمقراطية وأنه حين أخذ  
الحرية وأعطى المجد قد دخل في صفقة لادوام لها ، لان المجد  
يفرغ الشعب بطلب الحرية وهو غير مستطيع أن يعطي الشعب  
مجدا في كل حين

ولما عاد من ألبا ومثل بين يديه الوزير الديمقراطي  
كونستان قال له :

« قل لي ما هي أفكارك ؟ حرية الكلام وحرية الانتخاب  
ووزراء مسئولون وصحافة حرة ؟ اتنى موافق على كل ذلك  
ويخاصة حرية الصحافة . فان محاولة سحقها بعد الآن لسخف  
.... اتنى انا رحل الشعب . فاذا كان الشعب يريد الحرية  
حقا فلا بد لي من اعطائه الحرية ... لست بالفاتح ولا طاعة  
لي أن أكونه بعد اليوم . اتنى أعرف ما يمكن وما لا يمكن  
وكل قصدي الآن أن أقيم فرنسا مرة أخرى على قدميها

وأمنحها دستورا يلائم مزاج شعبها .... اتقى لا أكره الحرية  
وان كنت قد بسطت لها مرقداً واسعاً حين وجدتها في طريقى،  
وانتى لا أفهم الحرية وبهذا الطعام اغتذيت . لقد ضاعت  
جهود خمس عشرة سنة فلو أردت البدء من جديد للزمتنى  
عشرون سنة واحتجت أن أضحي بليونى رجل . . . فأنا  
أريد السلم ولكنى لن أناله الا بنصر ولن أنال النصر الا  
بتأييد من الشعب . وسيطلب الشعب الحرية ثمناً لتأييده .  
حسن جداً . سيأخذ الشعب الحرية . . . ان موقفى لموقف  
جديد . فاتى أشيخ، وفي الخامسة والاربعين لا يكون الرجل  
كما كان فى الثلاثين . فسلام الملك الدستوري يلائمى جد  
الملازمة ، ويقينى أن هذه الحالة ستلقى الرضى والقبول من ولدى  
فنا بليون بقوانينه واصلاحاته وأكايل المجد التى على  
تاجه لم يستطع أن يظل حياً كما بأمره فى أوائل القرن التاسع  
عشر ولم برج النصر الذى يسبغ السلام على مملكته الا  
برضوان شعبه . وقد شئت المقادير ان تمجيزه واحدة  
بواحدة فخلع برلماناً وخلعه برلمان ، ولولا أن نواب الشعب  
دعوه الى اعتزال الملك لما جسرت الدول على طرده لان ملوكها  
المطلقين كانوا قد عرفوا معنى الحرب التى تقودها ارادة الشعوب

نعم ان فرنسا عادت الى الاستبداد باسم نابليون جديد  
هو نابليون الثالث ابن أخي نابليون الكبير ، ولكنها عادت



الامبراطور نابليون الثالث

اليه للدفاع عن حقوق الشعب لا لاحتضام تلك الحقوق، فقد كان  
الرجعيون في البرلمان هم الذين ضيقوا على الشعب وحرروا العمال  
حق الانتخاب وعطلوا حرية الصحافة وحرية الاجتماع وأسرفوا  
في الحجر على جميع الحريات في قانونهم المعروف بقانون مارس



الامبراطورة أوجيني

(١٠٠)

سنة ١٨٥٠ . فجاء لويس نابليون يلغى ذلك القانون ويعيد  
الى الشعب جميع تلك الحقوق ، ثم آل أمره الى اعلان  
الديمقراطية التامة في سنة ١٨٦٩ . وتجدد الحكومة النيابية  
في أوسع نطاق . الا أن دسائس الحكم المطبق بقيت مع جرائم  
السنين الماضية لتتغذى عليه آخر قضا . فلما شجر الخلاف  
على وراثة العرش الاسباني تصدت له الامبراطورة  
اوجيني — وكانت اسبانية لها مطامع خاصة في بلادها ومن  
رأيها ان الحرب توطد دعائم عرشها — فعرفت كيف تستميل  
اليها المعجبين بهامن القواد الظرفاء، والساسة المتأقين، وعرفت  
كيف تصمم مسامع الامبراطور المتردد عن نصائح تير  
وأصحابه الاحرار الذين كانوا ينادون عن البلاط ولا يقبلون  
فيه الا على جفوة وغضاضة . فكانت الحرب مع بروسيا وكانت  
الهزيمة العاجلة وكانت نكبة فرنسا التي لم يقبضها منها الا  
تير وأصحابه الاحرار



## خاتمة

مما تقدم نعلم أن كلمة «بلاد البحر الأبيض» كلمة لا معنى لها إذا أريد بها تسوية الحكم المطلق في البلاد الواقعة على ذلك البحر . لأن الحكم المطلق أو الحكم الدكتاتوري ظهر في بلاد كثيرة غير تلك البلاد ، ولأن الأسباب التي أفضت إلى قيام الدكتاتورية — أو ما يسمونه الدكتاتورية — في تركيا وإيطاليا وإسبانيا ليست خاصة بالبحر الأبيض ولا بطبيعته الإقليمية أو الجنسية ، اذ هي أسباب يمكن أن توجد في أي بلد وفي أية حكومة ، وواحدة من تلك الأمم — وهي تركيا — أجدر بأن يقال إن الذي حدث فيها هو إنشاء الديمقراطية لا إنشاء الدكتاتورية ، وإن القوانين الحازمة التي يسنونها هناك إنما هي القوانين اللازمة لحماية ديمقراطية جديدة لا تزال في دور النشأة والتكوين وفي خطر من ذكسة النظام القديم وعوامل التقهقر . فليست هي استبداداً ولا الغرض منها توطيد حكم الاستبداد ، وفي كلام مصطفى كمال مع الكتابة الإنجليزية جراس اليسون عن تحرير المرأة يقول : « كيف

يتاح لنا أن ندنى ديمقراطية تامة ونصف الأمة في الاصفاذ؟ »  
ويقول مرة أخرى : « انت الرجال الذين يُطلبون في عهد  
الديمقراطية لا بد لهم من منزل يتربون فيه . والآن وقد  
خلصنا من الاجنبي في وسعنا ان نبدأ بتنفيذ الاصلاح »  
ومصطفى كمال هو الذي جعل شعاره في تحرير الشعب كله :  
« خير وسيلة لتعليم قوم قيمة الحرية هي أن تطلقهم احراراً »  
وهو رئيس حزب الشعب ورافع السيادة الشعبية الى حيث لم  
يرفع بها دستور في وطن من الاوطان . فمن الظلم والخطأ ان  
تسمى حركة الرجل العظيم بالحركة الدكتاتورية الا بمعنى  
واحد فيه الفخر كل الفخر لمصطفى كمال وللشعب التركي على  
السواء ، وهو أن ذلك الشعب قد أحب مصطفى كمالاً وأعجب  
به لانه يستحق حبه واعجابه فأولى حكومته كل ما تحتاج اليه  
من السلطان لتحريره والتهوض به وترقية شؤونه . وقد علم  
مصطفى كمال أن شعبه مفتقر الى الاصلاح فلم ينظر اليه نظرة  
المحتقر ولم يعزل نفسه عنه هو وصحبه ولم يتذرع بذلك الى  
حرمانه حقاً من حقوقه . لان هناك طريقتين لادراك أدواء  
الشعوب : احدهما طريقة الوارث الذي يسمع بمرض مورثه  
فيرتاح الى تصديقه وينقبض لعلامات الصحة التي تبدو على مريضه

ويود أن يؤكد كل نذير من نذر العسلة ويدحض كل خبر من اخبار الشفاء ، والاخرى طريقة الأب المعطوف الذي يسمع بمرض ولده فلا يرتاح الى تصديقه ويستبشر بكل ما يخاف ظنه . وؤمن جد الايمان بحياته ويبذل ما في وسعه لتعجيل شفائه، وكانت هذه هي طريقة مصطفى كمال في ادراك أدواء الشعب التركي — وهي الطريقة الغدنة لعلاج الشعوب — ولم تكن طريقته أن يبحث عن علامات الخطر بحثاً لأنه يريد لها ويفرح بها ويعلق آماله جميعاً على الوفاة

ان العدو الاجنبي يستطيع أن يرى عيوب الامة التي يخفضها ويستعبد لها ولكننا لا نحتاج منه الى هذه النظرة وليست حاجتنا الا الى نظرة الوطني المشفق الغيور الذي يستفز في أمة كل ما يستفز الكائن الحي في بنيته من كامن قوة يغالب بها الداء

أما ايطاليا واسبانيا فقد علبت فيهما الديمقراطية ولم تفشل . وفرق بين أن يغلّب نظام على أمره وبين أن يتداعى من صميم بنيانه ، فما من نظام حكومة في التاريخ الا وقد غلبته القوة في بعض أزمائه ، ولكن الغشّ شيء غير هذا وهو أن يثبت بالتجارب الطبيعية في المواطن المختلفة أن هذا النظام

غير صالح للقيام . ولم يثبت قط أن الديمقراطية كانت فشلا في  
إيطاليا أو في اسبانيا بل ثبت تقيض ذلك أن آفة إيطاليا  
واسبانيا معا هي حكم المستبدين لا حكم الشعوب وأن الذي  
تشكون منه هو الموانع التي تمنع شعبيهما أن يكون لهما الرأي  
الناخذ في سياسة البلاد

ولسنا نريد أن نعرض هنا لحفايا الاسباب التي أحاطت  
بقيام الدكتاتورية في إيطاليا واسبانيا ، بيد أننا نقرر ما لا  
خلاف فيه وهو أن الدكتاتورية قامت في الأمتين على قوة  
وطنية معتزة بالشعور الوطني والآمال القومية ولم تقم على قوة  
أجنبية ولا قامت لاخلاء روح الأمة من كل نخوة حية ومن  
كل اعجاب سام ومن كل شيء غير التهافت على المتافع المكذوبة  
والصفائر التي لا تنهض بها هم الشعوب . ولقد عز على  
نابليون بونابرت أن يحكم اسبانيا قبل مائة سنة ولم يعز ذلك  
على برمودي ريفيرا ومن وراءه في هذا العصر وهم أقل جنداً  
وأقل شأناً وأقل اصلاحاً من نابليون ، وهم يحكون أمة أعلم  
وأرقى وأكبر من التي أراد أن يحكمها نابليون . وما استعصى  
زمام اسبانيا على ذلك الجبار القدير وأسلس لبرمودي ريفيرا  
ومن معه الا لفرق واحد تتضال فيه جميع الفروق ، ذلك هو

الفرق بين الحكومة الاجنبية والحكومة الوطنية وان عجزت  
هذه أسوأ العجز واقتدرت تلك أحسن الاقتدار  
وسواء صحت الضرورات التي انتهت للحكم الدكتاتوري  
في اسبانيا وايطاليا أو لم تصح فالحقيقة الواضحة أنها ضرورات  
لا مثيل لها في غير هاتين الامتين من أم البحر الابيض  
المتوسط . وأين في غير اسبانيا وايطاليا تلك الملايين المعطلة  
والحروب التي تقتل فيها عشرات الالوف والقتل التي  
تذهب بالارواح على قوارع الطرقات والديار التي يهجرها  
مئات الالوف في كل عام والاقايم التي هم بالانفصال والسطوة  
التي يملكها رجال الدين في السر والعلاقة والمذاهب  
الاجتماعية والسياسية التي تضرب في قرار الاساس ؟ أين في  
غير اسبانيا وايطاليا من أم البحر المتوسط هذه الاسباب  
أو هذه الضرورات صحت كلها على علائها أو كان منها  
المبالغ فيه وغير الصحيح ؟

على أن الحكومة النيابية في أم الديمقراطية لم تهت قط  
بمراعاة أسباب كتلك الاسباب وضرورات كتلك الضرورات ،  
بل لم تهت حكومات الديمقراطية حتى في الزمن القديم بعلاجها  
والاحتياط لها وهي بالقياس الى حكومات اليوم ناقصة النظام

ناقصة التمثيل ناقصة الاداء . ففي روما القديمة كان مجلس  
الشيوخ في أوقات الخطر على الوطن — لاحظ في أوقات  
الخطر على الوطن — ينتدب من زعماء الامة « دكتاتورا »  
يساعده قائد حربي ويطلق يده في الشؤون العامة زما أقصاه  
في العادة ستة أشهر، وكثيراً ما كان الدكتاتور يعزل وظيفته  
باختياره اذا أنجز ما انتدب له قبل الموعد المضروب ، وكان  
مجلس الشيوخ على كل حال يحتفظ بحقوقه التامة في أثناء ذلك  
ويشرف يوما يوما على أعمال الدكتاتور وأعوانه الحريين ،  
ولم يحدث قط — الا عنوة واقتساراً — أن يجي الدكتاتور  
والسكينة مستقرة والحقوق العامة مصونة فيستبد بالناس  
وينتهك الحق المصون ويفرق وحدة الامة المتفتة... هذا وهو  
لا يكون دكتاتورا الا بنوع من البطولة المهيبة المحبوبة يعني  
النفوس بعض الغنى عن الحرية بعزة الوطنية ونخوة الاءجاب .  
ولن يكون دكتاتورا وهو سخييف هزيل لا مظهر له ولا مخبر  
ولا يصدق أحد من الناس أنه مالك أمره وصاحب القوة انني  
بها يصل على أبناء وطنه

ان أحق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديمقراطية في  
هذا العصر ليبنى على أساسها صرح الاستبداد العتيق . فان

الديمقراطية اذا هدمت لم يخلفها في مكانها الا اُحد مذهبين :  
فاما الفوضوية واما الشيوعية على نظام من أنظمتها الكثيرة .  
ذلك أن الفوضيين والشيوعيين يشككون الناس في كل نظام  
معهود ويقولون ان الحكومة بطبيعتها قائمة على الغصب والاعتداء  
لخدمة طائفة من الامة هي الطائفة التي تبيض على الزمام . لا فرق  
في هذه الخلطة بين حكومات المستبدين والحكومات النيابية التي  
يقال انها حكومات الشعوب ، فاذا ساء ظن الناس بالتشيل  
النيابي بعد ما جربوا ضروب الحكومات الغابرة ساء ظنهم  
بادعاء كل حكومة ونهيات الازدهان لقبول تلك الدعاوى التي  
يلهج بها الفوضيون والشيوعيون ، وبطل يقيهم بالحكم وتقتهم  
بالطبيعة البشرية فباتوا في حياة خاوية عميقة لا اخلاص فيها  
ولا اُرحية ولا يقين . فكل مستبد يحارب الديمقراطية اليوم  
انما يخدم الشيوعية أو الفوضوية من حيث يخيل اليه أنه يخدم  
نفسه ويعود بالناس الى زمن دابر لن يعود

فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من  
شكها في الحكومة الشعبية لانها في هذه الحالة لن تؤمن الا  
بالحكومة الطائفية ولن يكون من وراء ذلك الا انتصار محقق  
لشيوعيين ، وليحذر الكتاب الذين يسرفون في نقد الديمقراطية

لأنها إنما تقبل الإصلاح على مبادئها القوية ولا تقبله على مبادئ أخرى، أما إذا انقلبت أو بطل الإيمان بها فلن يرجح من ذلك خبر ولن يخلفها نظام أصح منها يُظن به أن يدوم أو يطول

\*\*\*

على أنني لا أحب أن اغفل في ختام هذه الرسالة اعتراضا يصوب الى الديمقراطية ويلوح عليه بعض الرجحان في باب غير باب الحكومة والسياسة ، ذلك ان الديمقراطية ترجع الامر في الفنون والآداب والمعارف الشائعة الى أذواق الجماهير فيقل الابداع والتفوق ويكثر البهرج والتلفيق ، ورجحان هذا الاعتراض ظاهر ولكنه عرضة للمبالغة وخطأ التقدير . فينبغي أن نذكر أولا ان عهد الديمقراطية الحديثة لم يتجاوز خمسين سنة فلا نطالب هذه السنين الخمسين بان تخرج لنا من مبدعاتها ما يوازن مبدعات العبقريّة في جميع العهود، وإنما يحق لنا أن نقابل الخمسين بخمسين مثلها في أي زمان وفي أية حال ، وعندئذ نرى أن الديمقراطية لا تهيج في هذا الميدان متأخرة ان لم تقل انها تهيج متقدمة بين الصفوف وينبغي أن نذكر بعد هذا ان اساليب التعبير عن المواطنين الانسانية قد تنوعت في أيام الصحافة والصور المتحركة



والصور الشمسية فكان لذلك أثر موقوت لا بد أن يحسب  
حسابه الى أن نزول مفاجاته وتطرد الاذواق الفنية في سياقها  
الاصيل ، وان الفنان الذي يرزق العبقرية العالية لا يسف بها  
الى الماراة في سوق التصنع والغرور ، وانه حتى اذا كانت  
الجماهير تقوى المستضعفين من رجال الفنون باسفاف ذوقها  
وكثرة تقلبها فليس دواء ذلك أن نقول للجماهير قبي ولا  
تتعلى ولا تطلبي الفنون والآداب أو أن تضرب عليها حجراً  
كذلك الحجر الذي ضربه المنسود على الطبقات فحقت  
بهم الائمة أجمعين . كلا ، وإنما دواؤه ان تتعلم  
الجماهير وتتعلم وتتعلم حتى تسمو الى مقربة من الذوق  
السليم ، وأن يتجنب شره المسال الذي نخشى غوائته  
على العبقرين في سوق المنافسة والزحام ، وأن يوكل التهذيب  
والتقيص الى اختيار الزمن الذي يضع كل شيء في نصابه  
حسب ما يحتويه من جرائم البقاء ، وما دام لنا في الانسانية  
أمل فهذا المطلب ميسور مطمأن اليه موثوق بفلاحه . أما اذا  
ضاع الامل في مستقبل الانسانية قاطبة فأهون بضائع الامل  
في الديمقراطية حينذاك



## تنبيه

في هذه الرسالة غلطات مطبعية قليلة سببها سرعة  
الطبع والمراجعة فترجو ملاحظتها